الفصل الثانى

obeikandl.com

obeikandl.com

مقدمـــة

إن القيمة الحقيقية لدراسة النظم التعليمية ومشكلاتها - في أي مجتمع - تكمن في تحليل الأسباب التى تؤدى إلى خلق هذه المشكلات الوقوف على العوامل التى أدت إلى وجود اختلافات بين نظم التعليم المتعددة [١]، أى أن الدراسة المقارنة تتطلب تقديراً للقوى الثقافية التى تقوم عليها النظم التعليمية، وذلك لأن القوى و العوامل الثقافية تعتبر محددات لطابع النظم التعليمية، " وقد حدد كاندل Kandel مجموعة من العوامل مثل القومية والأيديولوجية والسياسية والتطور التاريخى كعوامل محددة لتطور النظم التعليمية" [٢]

وبالتالى فإن واقع المجتمع بما يتضمنه من تراث ثقافى ومشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبما يحتويه من إمكانات متاحة، والفلسفة العامة لهذا المجتمع من العوامل الهامة التى تؤثر على تنظيم مؤسساته وأهدافه التى يسعى إلى تحقيقها كما أنها من العوامل السياسية التى تؤثر على النظام التعليمي بصفة عامة وأهدافه وفلسفته بصفه خاصة

وعليه فالقوى والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والجغرافية تؤثر تأثيراً كبيراً فى حركة وتطور النظم التعليمية بصفة مستمرة وبالتالى لا يوجد إطار موحد لتطور ونمو هذه النظم، كما أن هذه القوى والعوامل الثقافية ليست على درجة واحدة من الأهمية فى تأثيرها على النظم التعليمية من ناحية وتداخل هذه العوامل وصعوبة الفصل بينها من ناحية أخرى.

(١) عبد الغنى عبود، الأيديولوجيا والتربية مدخل لدراسة التربية المقارنة، مرجع سابق، ص ٧٣.
(٢) محمد منير مرسى، المرجع فى التربية المقارنة (القاهرة عالم الكتب، ١٩٨١)، ص ٨٨ .

وبالتالى تؤثر هذه القوى وتلك العوامل على التعليم الجامعى فى مصر وإدارته بصفة عامة وكليات التربية بإمكاناتها البشرية والمادية المتاحة بصفة خاصة.

وفى ضوء ذلك نستعرض بعض هذه القوى والعوامل المختلفة التى تؤثر فى إدارة كليات التربية بجمهورية مصر العربية، والتى من أهمها ما يلى:

(١) القوى والعوامل التاريخية.

(٢) القوى والعوامل الاقتصادية.

(٣) القوى والعوامل السياسية .

(٤) القوى والعوامل الاجتماعية .

(٥) القوى والعوامل الجغرافية .

(٦) درجة التقدم الحضارى .

أولاً: القوى والعوامل التاريخية :

تقف العوامل التاريخية وراء تقدم المجتمعات أو تخلفها - وهناك تقسيمات متعددة لبلاد العالم، تحدد مستواها من حيث التقدم والتخلف - بسبب الظروف المختلفة التى تمر بها هذه المجتمعات مما يؤثر على نظام التعليم وتطوره، حيث إن التعليم نظام اجتماعى يتأثر بالظروف المختلفة التى يمر بها المجتمع، فحاضر النظام التعليمى يتأثر بماضيه ويؤثر فى مستقبله.

ومصر لم تشذ عن هذه المجتمعات، فقد ساهمت الظروف التاريخية فيها، فى جعلها دولة نامية، تنقصها الإمكانات البشرية والمادية التى تزيد من فعالية النظام التعليمى بصفة عامة ونظام التعليم الجامعى بصفة خاصة.

obeikandl.com

فمصر - من البلاد - التى تعانى من مشكلة الأمية، والنقص فى المبانى المدرسية والجامعية، وتنفق مواردها المحدودة على أنواع من التعليم، لا تتفق مع متطلباتها الحقيقية ونتيجة لذلك تتوفر لديها أعداد من العلماء والقوى البشرية ذات المستوى العالى، لا تحتاج إليها. ولا تجد نفسها مكاناً فيها، فتضطر إلى الهجرة إلى البلاد المتقدمة [١]. بالإضافة إلى أن مصر تعانى من توزيع الكفايات البشرية ذات المستوى العالى توزيعاً بعيداً عما هو مرغوب فيه، فهى تتمركز فى المدن ، فى الوقت الذى توجد معظم الحاجات الأساسية لهم كالتوسع الزراعى وتطوير المجتمع فى المناطق الريفية. وأكثر من ذلك ان نفس تكوينها وتشكيلها الوظيفى، لا يتفق عادة مع متطلبات البلاد[٢].

وطبقاً لتقسيم هاربيسون Harbison ومايرز Mayers لبلاد العالم الذى يعتمد على درجة التقدم الاقتصادي التى حققتها البلد، ومدى كفاية نظامه التعليمى، والقوى البشرية المتوفرة لديه، فمصر من البلاد التى بدأت تسير فى طريق التقدم منذ فترة أطول حيث كانت تضع البلاد المتقدمة نصب أعينها، كهدف تسعى للوصول إليه - محاولة القفز إلى مستوى هذه البلاد المتقدمة مما يدفعها إلى التخبط فى كثير من الأحيان ونتيجة لذلك فإن سياستها العامة كانت تعتمد على التخبط وعدم الاستقرار [٣] وهذا التخبط وعدم الاستقرار ينعكس على الإدارة العامة وإدارة التعليم بها انعكاساً واضحاً.

وإدارة التعليم فى مصر إدارة مركزية، بمعنى أن الدولة هى التى تشرف على إدارة التعليم وتمويله، بالرغم من أنها حاولت إتباع سياسة اللامركزية فى إدارة التعليم - تقليداً

(١) عبد الغنى عبود، التربية المقارنة فى نهايات القرن: الأيديولوجيا والتربية من النظام إلى اللانظام (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٣)، ص ١٣١
(٢) المرجع السابق، ص ١٣٠
(٣) عبد الغنى عبود، إدارة التربية فى عالم متغير(القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٢)، ص ١٢٠

لنظم التعليم فى البلاد المتقدمة - ونتيجة لذلك فكانت هذه اللامركزية ما هى إلا تفويضاً للإدارات التعليمية الإقليمية أو المحلية، بأن تضطلع ببعض الأعباء والوظائف [١].

والمتصفح لتاريخ مصر، يلاحظ أنها قد عاشت فترة طويلة تحت السيطرة الاستعمارية - فى القديم والحديث - إلى أن وصلت إلى السيطرة الإنجليزية، حيث احتل الإنجليز مصر عام ١٨٨٢ بحجة حماية الخديوى، وتأمين حياة الأجانب ومصالحهم وسحق العصيان العسكرى، وقد كان الإنجليز يدركون جيداً أن وضعهم فى مصر غير قانونى، وأن وجود قوات إنجليزية فى البلاد تحدٍ للاتفاقات الدولية، لذلك بادروا بالإعلان عن وجودهم فى مصر واحتلالهم لها أمر مؤقت أملته ظروف معينة [٢].

وجاهدت مصر جهاداً عنيفاً حتى تخلصت منها، بعد أن بددت - فى سبيل تحررها - الكثير من جهودها وطاقاتها ومواردها، وذلك فى عام ١٩٥٦م عندما نجحت حكومة الثورة فى توقيع اتفاقية الجلاء مع إنجلترا فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤م وبموجبها ألغيت معاهدة ١٩٣٦م وحددت مدة ٢٠ شهراً يتم فى خلالها خروج جميع القوات البريطانية من مصر[٣].

و هذا الاستعمار الإنجليزي فى فترة الاحتلال شكل التعليم المصرى بحيث يقتصر على مجرد إعداد قلة من الموظفين المصريين الذين يقومون بتصريف دفة الجهاز الحكومى تحت إشراف الكثرة المحتكرين للوظائف العليا، ومعنى ذلك أن الإنجليز عمدوا إلى إبقاء المصريين دون إعدادهم وتأهيلهم لشغل الوظائف العليا، لذا حارب الإنجليز فكرة إنشاء أى

(١) المرجع السابق، ص ١٢٠
(٢) عبد الله عبد الرازق إبراهيم وشوقى الجمل، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ص٢٦٩.
(٣) المرجع السابق، ص٣٠٩.

جامعة سواء أهلية كانت أو حكومية[١] وذلك تمشياً مع فلسفة السياسة الاستعمارية الغاشمة.

ولمصر تاريخ طويل فى ميدان التعليم الجامعى، فالأزهر الشريف أقدم جامعة فى العالم إذ ترجع نشأته إلى العهد الفاطمى وقام بدوره التعليمى كجامعة عام ٩٨٨م.

كما يرجع تاريخ إنشاء أول جامعة مصرية إلى ديسمبر ١٩٠٨م وهى الجامعة الأهلية التى ارتبطت بالنضال السياسى من أجل الاستقلال[٢]. وقد كان الغرض من إنشائها مقاومة الاستعمار والتخلص منه وذلك عن طريق محاربة الأمية والتغلب عليها وكذلك إعداد القادة فى مختلف قطاعات المجتمع لشغل الوظائف العليا التى كان يشغلها الإنجليز.

وفى بداية عام ١٩٢٣ اتفقت الحكومة مع الجامعة الأهلية على أن تدمج هذه الجامعة فى جامعة جديدة، وصدر بالفعل المرسوم الملكي عام ١٩٢٥ بإنشاء الجامعة المصرية ضمت فى أول الأمر أربع كليات هى الآداب والحقوق والعلوم والطب واستمر توسعها عاماً بعد عام، كما صدر فى عام ١٩٤٢ قانون بإنشاء جامعة فاروق الأول بالإسكندرية ثم جامعة إبراهيم باشا عام ١٩٥٠ م، ثم تغير اسم الجامعة المصرية إلى جامعة فؤاد الأول إلى جامعة الإسكندرية وجامعة إبراهيم باشا إلى جامعة عين شمس، استمر هذا الوضع إلى أن تم فتح جامعة أسيوط بالصعيد عام ١٩٥٧، ومع نهاية الستينات تم إنشاء كليات فى أقاليم مصر تابعة للجامعات القائمة، ثم سرعان ما استقلت هذه الكليات لتكون جامعات لها هيكلها التنظيمى والإداري الخاص بها[٣].

---

(١) سعد مرسى أحمد وآخرون، تاريخ التربية وتاريخ التعليم فى مصر (القاهرة: كلية التربية - جامعة عين شمس ١٩٨٨)، ص٤١٣.

(٢) المجالس القومية المتخصصة، سياسة التعليم مبادئ ودراسات وتوصيات، مصر حتى عام ٢٠٠٠ سلسلة تصدر عن المجالس القومية المتخصصة رقم (١٢)، القاهرة، ١٩٨١، ص ٤١.

(٣) أحمد إسماعيل حجى، التربية المقارنة، مرجع سابق، ص ١٦٨

obeikandi.com

أما الآن فيبلغ عدد الجامعات الحكومية فى مصر خمس عشرة جامعة تتبع المجلس الأعلى للجامعات وهى جامعة القاهرة (١٩٠٨)، والإسكندرية (١٩٤٢)، وعين شمس (١٩٥٠)، وأسيوط (١٩٥٧)، وطنطا (١٩٧٢)، والمنصورة (١٩٧٢)، والزقازيق (١٩٧٤) وحلوان (١٩٧٥)، والمنيا (١٩٧٦)، والمنوفية (١٩٧٦)، وقناة السويس (١٩٧٦) وأخيراً جامعة جنوب الوادى (١٩٩٤)، بالإضافة إلى جامعات بني سويف والفيوم وبنها وسوهاج ، وتضم هذه الجامعات أكثر في ٢٣١ كلية ومعهد[١]، بالإضافة إلى جامعة الأزهر، والجامعة الأمريكية وهما لا يتبعان للمجلس الأعلى للجامعات، علاوة على الجامعات الخاصة، وذلك لمقابلة زيارة الأعداد الراغبة فى التعليم الجامعى.

وإدارة هذه الجامعات فى فترة ما قبل الثورة، تتميز بعدة سمات معينة منها، إن لكل جامعة قانونها الخاص الذى ينظم العمل بها فى كافة المجالات، حيث كانت لا توجد قوانين عامة تنظم العمل بجميع الجامعات معاً، نظراً لقلة الجامعات الموجودة آنذاك، كما كانت كل جامعة تتمتع بالاستقلال العلمى الأكاديمي، وبعد ذلك صدر القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم الجامعات المصرية، ثم القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ وأخيراً صدر قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات المصرية [٢] والتى تعمل فى ضوئه هذه الجامعات حتى الآن.

---

(١) للمزيد ارجع إلى:
- جمهورية مصر العربية، قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات، مرجع سابق، ص ص ٩٠- ١٠٢ .
- المجلس الأعلى للجامعات، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى، إدارة الإحصاء، التعليم الجامعى واتجاهاته المستقبلية بجمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٩٢/٩١، القاهرة، تقرير رقم ١٩٨٧/٢، ص ١.

(٢) المجالس القومية المتخصصة، هياكل وأنماط التعليم الجامعى وتطور التعليم الجامعى فى مصر، مصر حتى عام ٢٠٠٠، سلسلة تصدر عن المجالس القومية المتخصصة، رقم (٦)، القاهرة، ١٩٨٠، ص ص ١٩- ٣٣.

وبذلك تتم إدارة الجامعات المصرية من خلال هذه القوانين فللجامعات مجلس أعلى يسمى المجلس الأعلى للجامعات ، يتولى تخطيط السياسة العامة للتعليم الجامعى والبحث العلمى والتنسيق بين الجامعات في أوجه نشاطها المختلفة، كما يتولى إدارة كل جامعة مجلس الجامعة برئاسة رئيس الجامعة، ثم يتول إدارة كل كلية "كلية التربية" مجلس الكلية برئاسة عميد الكلية ، بالإضافة إلى مجلس القسم برئاسة رئيس مجلس القسم الذى يتولى إدارة كل قسم على مستوى الكلية(١).

أما عن تاريخ مؤسسات إعداد المعلمين، فإنه قبل عام ١٨٧٢ لم تكن هناك مؤسسات متخصصة لإعداد المعلمين فى مصر، بينما تعتبر مدرسة دار العلوم التى أنشأها على مبارك أو مدرسة متخصصة لإعداد معلمى اللغة العربية والتركية، ثم إنشاء مدرسة المعلمين المركزية ١٨٨٠م(٢)، التى تغير اسمها إلى مدرسة المعلمين العمومية سنة ١٨٨٤، ثم مدرسة المعلمين التوفيقية سنة ١٨٨٨م (٣).

كما تأسست مدرسة المعلمين الخديوية لإعداد معلم اللغة الإنجليزية عام ١٨٨٩م ثم تغير اسمها إلى مدرسة المعلمين العليا سنة ١٩٢٣ الذى تم تحويلها إلى معهد التربية العالى عام ١٩٢٩، أما فى عام ١٩٤٦ فقد تم إعادة فتح مدرسة المعلمين العليا تحت اسم المعهد العالى للمعلمين الذى اقتصر على إعداد معلمى المرحلة الثانوية فقط(٤).

(١) جمهورية مصر العربية، قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات، مرجع سابق، المواد (٩)، (١٠)، (١١)، (١٢).

(٢) نبيل أحمد عامر صبيح وآخرون، مقدمة فى التربية المقارنة (القاهرة: كلية التربية - جامعة عين شمس، ١٩٨٨) ص ٤٦٢.

(٣) حسن الفقى، التاريخ الثقافى للتعليم فى مصر، الطبعة الرابعة (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٦)، ص ١٢٠

(٤) عرفات عبد العزيز سليمان، الاتجاهات التربوية المعاصرة (دراسات مقارنة)، الطبعة الثالثة (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٢)، ص ٣١٠

وفى عام ١٩٥٠ تحولت مدرسة المعلمين إلى كلية المعلمين، وكذلك فى سنة ١٩٥٦ تحول معهد التربية العالى إلى كلية التربية التابعة لجامعة عين شمس، ثم انضمت كلية المعلمين إلى جامعة عين شمس سنة ١٩٦٦، ثُمَّ تم دمج كليتى المعلمين والتربية فى كلية واحدة هى كلية التربية - جامعة عين شمس وذلك فى عام ١٩٧٠ (١).

كما تم فى نفس العام توحيد معاهد وكليات إعداد المعلم باسم كليات التربية(٢).

وكليات التربية - التى أصبح عددها الآن ٢٦ كلية بمحافظات الجمهورية بالإضافة إلى كلية تربية الأزهر والقسم التربوى بكلية البنات - تقبل طلابها لتعدهم كمعلمين لمختلف مراحل التعليم العام، إلا أنه فى ظل الزيادة السكانية هناك زيادة فى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى وخاصة مهنة التدريس لضمان الالتحاق بوظيفة بعد التخرج مثلاً، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة أعداد الطلاب المقبولين بهذه الكليات والمقيدين فيها وهذا يتطلب زيادة مالية فى الميزانية العامة للجامعات لإقامة وإنشاء المبانى والتجهيزات اللازمة لهذه الزيادة من أعداد الطلاب، بالإضافة إلى الإمكانات البشرية التى تحتاجها، فعلى سبيل المثال، لقد تطور أعداد الطلاب المقيدين بكليات التربية عام ١٩٥٢ حيث كان ٣٤٧ طالب وطالبة، بينما بلغ هذا العدد ١٣٧٧٤ طالباً وطالبة فى عام ١٩٧٢م(٣).

(١) أحمد إسماعيل حجى، التربية المقارنة، مرجع سابق، ص ١٧٢.
(٢) علية على على فرج، التعليم فى مصر بين الجهود الأهلية والحكومية: دراسة فى تاريخ التعليم (الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٩)، ص٢٧٩.
(٣) المجلس الأعلى للجامعات، إدارة الإحصاء، بيان بعدد الطلاب المقيدين بكليات التربية بالجامعات من ١٩٥٢ ١٩٧٢ فى ١٥/ ١٩٧٤/٩.

بينما وصل هذا العدد ٧٤١٤٤ طالباً وطالبة عام ٨٢ /١٩٨٣، ثم بلغ أعداد هؤلاء الطلاب فى عام ٩١/ ١٩٩٢ حوالى ٨٢٨٥٦ طالباً وطالبة [١]، أما فى عام ٩٤/ ١٩٩٥ م بلغ هذا العدد ١٢١٤٢٥ طالباً وطالبة [٢].

وهذه الزيادة من الطلاب تتطلب زيادة فى أعضاء هيئة التدريس، إذ بلغ متوسط النسبة بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية المصرية ١: ٧٥ فى العام ٩٤/ ١٩٩٥[٣]، وهذه النسبة لا تتلاءم مع المعدلات العالمية، بالإضافة إلى الإمكانات المادية المتاحة من مكتبات ومعامل وتجهيزات معملية ومواد خام وأجهزة حديثة.

فى ضوء ما سبق يتضح أثر القوى والعوامل التاريخية على الجامعات المصرية وإدارتها بصفة عامة، وعلى إدارة كليات التربية بصفة خاصة، فوقوع مصر تحت وطأة الاستعمار جعلها عاجزة عن إعداد المعلمين الإعداد المناسب لجميع المراحل التعليمية وحتى قيام ثورة ١٩٥٢ إلى أن توسعت البلاد فى إنشاء كليات التربية التى تتولى مهمة الإعداد .

وكذلك فصدور قوانين تنظيم الجامعات مثل القانون ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤، والقانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦، والقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ثم القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢، التى يتم من خلالها إدارة الجامعات المصرية بكلياتها المختلفة ، حيث تتحدد فى سلطة مركزية هى المجلس الأعلى للجامعات، وعلى مستوى الجامعة تتحدد فى مجلس الجامعة، وعلى

(١) ج.ع.م، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، الكتاب الإحصائي لجمهورية مصر العربية،، ٥٢- ١٩٨٨، مرجع سابق، ص٢١١
- ج.ع.م، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، الكتاب الإحصائي لجمهورية مصر العربية، ٥٢- ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ٢٧٤
(٢) ج.ع.م، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، الكتاب الإحصائي لجمهورية مصر العربية، ٩١- ١٩٩٦، مرجع سابق، ص ٢٥١.
(٣) ج. م. ع - وزارة التعليم العالى، الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، إدارة الإحصاء، الإحصاء السنوي للجامعات المصرية للعام ٩٤/ ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ص ٥٠-٥١.

مستوى كليات التربية تتحدد فى مجالس الكليات، وبالطبع انعكس هذا الوضع على قبول الطلاب بهذه الكليات الذى ساد فيه النظام المركزى والذى يتمثل فى مكتب التنسيق الرئيسى بالقاهرة وفروعه بمختلف المحافظات الجمهورية الذى يتم عن طريقه قبول الطلاب بهذه الكليات، بعد أن تقوم السلطة العليا المركزية على مستوى الجامعات وهى المجلس الأعلى للجامعات بتحديد إعداد الطلاب الذى سيتم قبولهم بكليات التربية بعد أخذ رأى مجالس هذه الكليات ثم موافقة مجالس الجامعات التى تنتمي لها هذه الكليات.

ومن جهة أخرى فإن القوى والعوامل التاريخية قد جعلت من جمهورية مصر العربية دولة نامية تنقصها الإمكانات المادية والبشرية ذات المستوى العالى، "حيث إن الجامعات المصرية تعانى من نقص كبير فى المنشآت ونقص فى أعضاء هيئة التدريس بهذه الجامعات، والإمكانات المادية، وفى الافتقار إلى الطلبة الذين يعدون الإعداد اللائق"(١).

كان لذلك أثره على كليات التربية وعلى إدارتها وإعداد المعلمين بها وهذا أثر بالتبعية على نظام قبول الطلاب بهذه الكليات وشروطه واختباراته وكذلك الإمكانات المادية والبشرية على السواء.

وبالتالى فزيادة أعداد الطلاب المقبولين بهذه الكليات والمقيدين فيها، مشكلة لها وزنها، الأمر الذى أثر فى شروط ومتطلبات القبول فى هذه الكليات ، ويتطلب علاجها التناسب بين إعداد الطلاب والإمكانات البشرية من جهة والإمكانات المادية المتاحة من جهة أخرى حتى يتحقق أفضل نظام للقبول بتلك الكليات، وكل ذلك له الأثر على إدارة كليات التربية .

(١) عبد الغنى عبود و آخرون، التربية المقارنة منهج وتطبيقه، مرجع سابق، ص ١١٥

ثانياً: القوى والعوامل الاقتصادية :

يتأثر حال الأمة بدرجة نموها الاقتصادي، وقدرة بنيانه على دعم مناحي حياتها وتوفير متطلبات تقدمها واستقرارها، كما يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطاً كبيراً بالتعليم ويتفاعل معه. وإذا كان النمو والتقدم الاقتصادي أداة رئيسة لتلبية متطلبات التعليم والتوسع فيه، فإن التعليم يوفر القوى البشرية المتعلمة والمدربة لقيادة نمو الاقتصاد وتقدمه [١]، وبذلك فالتعليم عملية تنمية اقتصادية تؤدى إلى التقدم الاقتصادي .

أى أن هناك علاقة متبادلة - تأثير وتأثر - بين الاقتصاد والتعليم، فالتعليم وسيلة للتقدم الاقتصادي فى المجتمع، وبدون البنيان الاقتصادي للمجتمع يكون نظام التعليم به هشاً ضعيفاً .

وبالتالى للظروف و العوامل الاقتصادية أثرها البالغ على التعليم فى مصر، وقد انعكس ذلك على التعليم الجامعى وإدارته وأهم مؤسساته - ومن هذه المؤسسات، كليات التربية - من عدة جوانب أساسية يمكن حصرها فى نقطتين أساسيتين هما: البناء الاقتصادي المصرى، والنظرية الاقتصادية التى يسير عليها النظام الاقتصادي فى جمهورية مصر العربية.

١- البناء الاقتصادى المصرى:

البلاد النامية ومصر إحدى هذه الدول بلاد فقيرة يعتمد اقتصادها أساساً على المواد الخام، وبالتالى تتحكم فيها البلاد المتقدمة وهى بذلك مدينة مقترضة دائماً، فعلى سبيل المثال، سيطر الاستعمار البريطانى - إبان فترة الاحتلال - على اقتصاد مصر ووجهه لخدمة أغراضه ومصالحه، فقد جعل هذا الاستعمار البلاد مزرعة للقطن طويل التيلة

١) أحمد إسماعيل حجى، التربية المقارنة، مرجع سابق، ص ٨٥

وسوقاً للبضائع البريطانية ومجالاً لرؤوس الأموال الأجنبية، كما لم يكن هناك أى مجال للصناعة فى هذا المناخ، وما كان قائماً منها لا يتعدى إلا الحرف اليدوية، وكان المصدر الرئيسى للدخل هو الزراعة [١].

ونسبة كبيرة من السكان فى مصر تعمل بالزراعة، ونسبة كبيرة أيضا من الأيدي العاملة تقوم بأعمال الخدمات بدلاً من العمل الإنتاجى وتعتمد صادرات البلاد على المواد الخام غير المصنعة أو النصف مصنعة، كما تنتشر البطالة وينخفض مستوى الدخل الحقيقى للفرد وقلة المدخرات وكثرة الاستهلاك، وارتفاع المديونات الخارجية [٢].

والزراعة فى مصر هى عصب الحياة لأنها تؤمّن غذاء المواطن المصرى، وبالتالى فهى مصدر أساسى للدخل القومى، ونشاط رئيسى للسكان بها، والذى يراجع خريطة مناطق مصر الزراعية يلاحظ أنها تتركز معظمها فى وادى النيل والدلتا حيث استقر المصريون منذ أقدم العصور فى هذا الوادى ودلتاه وعلى ضفاف نهر النيل وفروعه فهو يعتبر مصدر الحياة الأساسى والتربة الخصبة.

لذلك كان الاهتمام بالتنمية الزراعية الشغل الشاغل لكل المصريين فى مختلف العصور وقد سارت التنمية الزراعية فى عدة محاور.

الأول: التوسع الزراعى الأفقى، إذ أن مساحة الأراضى المزروعة كانت لم تتعدى٢ مليون منذ مطلع القرن التاسع عشر، وأصبحت حاليا ٧,٥ مليون فدان، ومازالت خطط التوسع الزراعى الطموحة تخطط لإضافة ١,٥ مليون فدان أخرى.

(١) محمود متولى، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها (القاهرة: الهيئة المصرية العامة، ١٩٧٤) ص ص ٣٤١- ٤٣٢.

(٢) عبد المنعم راضى وآخرون، التربية السكانية: كتاب مرجعى للجامعات (القاهرة: المجلس القومى للسكان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٧)، ص ٣٨.

الثانى: ويشمل التوسع فى المساحة المحصولية، فقد أصبحت حالياً المساحة المحصولية ١٤ مليون فدان سواء شتوية أو صيفية. ومن أهم المحاصيل الشتوية القمح والفول والعدس والحلبة والبرسيم، والمحاصيل الصيفية تتمثل فى القطن والأرز والذرة وقصب السكر.

الثالث: اهتم بتحسين إنتاجية المحاصيل وذلك بتوفير البذور عالية المردود مثال ذلك القمح، فقد كان إنتاج الفدان ٦ أردب فى المتوسط عام ١٩٥٠ بينما يبلغ متوسط إنتاج الفدان حالياً ١٤ أردب، وهناك جهود مستمرة فى وزارة الزراعة لرفع إنتاجية الفدان إلى ١٦- ٢٠ أردب فى المستقبل القريب [١].

أما الصناعة، فقد بدأت الصناعة الحديثة فى مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر حين انشأ محمد على أول مصنع ميكانيكى للنسيج فى القناطر الخيرية، وأول ترسانة لبناء السفن فى بولاق. غير أن الصناعة الحديثة الحقيقية بدأت بإنشاء طلعت حرب أول مصنع للغزل والنسيج فى المحلة الكبرى فى الثلاثينات وتبعه مجموعة من المصانع الكبرى فى بعض المحافظات، كما أصبحت صناعة غزل ونسج القطن بالإضافة إلى الحرير والصوف والكتان بالإضافة إلى إنشاء صناعات غذائية مثل قصب السكر والزيوت والصابون وحفظ الأغذية بالإضافة إلى الصناعات الكيميائية مثل الأسمنت وتكرير البترول. غير أن طفرة صناعية قد بدأت خلال الثمانينات فى قلاع جديدة بمدن العاشر من رمضان و٦ أكتوبر ومدينة السادات [٢] وتضم هذه المدن مختلف الصناعات الكيميائية والمعدنية والطبية والغذائية والورق.

(١) المرجع السابق، ص ص ٤٣- ٤٥.
(٢) المرجع السابق، ص ص ٤٦- ٤٧.

وبصفة عامة إن انخفاض مستوى الدخل القومى فى مصر أدى إلى عجز الميزانية التى تخصص للتعليم بصفه عامة والتعليم الجامعى بصفة خاصة، مما يسبب الكثير من المشكلات، وذلك لأن نقص التمويل يجعل التعليم عاجزا عن الوفاء بمتطلباته وتحقيق أهدافه التى يسعى إليها(١).

وتمويل التعليم فى مصر يعتمد على الحكومة اعتماداً يكاد يكون كلياً، بالإضافة إلى دور القطاع الخاص من هبات وتبرعات واستثمارات، علاوة على المعونات الخارجية التى تشتمل على الأموال المقدمة من جهات أجنبية سواء أكانت حكومات أو صناديق تنمية إقليمية أو عالمية أو البنك الدولى أو غير ذلك، وبعض هذه المعونات عبارة عن منح لا ترد ولكن معظمها عبارة عن قروض بشروط ميسرة ولذلك فإنها تحمل اسم معونات(٢). وتوجه هذه المعونات إلى إنشاء المؤسسات التعليمية الجديدة وكذلك تدعيمها وتزويدها بالمعامل والتجهيزات والأدوات لرفع كفاءة العملية التعليمية.

وعلى الرغم من حيوية المعونات الخارجية، إلا أنها تمثل نسبة ضئيلة من الإنفاق على التعليم فى مصر ويظل الاعتماد شبه الكلى على التمويل الحكومى (٣).

كما أوضحت إحدى الدراسات أن مصادر تمويل التعليم تتمثل فى مصادر ثلاث هى:

أولاً: مصادر داخلية أساسها النظام الاقتصادي للمجتمع.

(١) أحمد إسماعيل حجى، التعليم الجامعى المفتوح مدخل إلى دراسة علم تعليم الراشدين المقارن (القاهرة : دار النهضة العربية،١٩٩٣)، ص ١٦.

(٢) محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات التعليم: دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الجديدة (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٩٠)، ص١٢٨.

(٣) المرجع السابق، ص١٢٩.

ثانياً: مصادر خارجية تأتى فى صورة مساعدات أو إعانات من الخارج سواء من دول عربية أو أجنبية أو عن طريق المنظمات الإقليمية والدولية.

ثالثاً: التبرعات والهبات والجهود التى يقدمها الأفراد أو المجتمعات المحلية فى صورة أراضى أو استثمارات أو مصروفات رأسمالية لإنشاء مؤسسات تعليمية أو استكمال مؤسسات قائمة[١].

وتقوم الدولة بتمويل كليات التربية، لأن تمويل التعليم بما فيه التعليم الجامعى فى مصر من اختصاص الدولة، وهو جزء من الميزانية العامة للدولة، بالإضافة إلى أن المساهمات المحلية[٢]، ومعنى ذلك أن هذه الكليات تقوم بتوفير إمكانياتها المادية المختلفة فى حدود ما يعتمد لها من ميزانيات الجامعات التابعة لها هذه الكليات التى تحددها الدولة.

وتمويل كليات التربية من المشكلات الرئيسة التى تعانى منها كليات التربية فى ظل ما تقدمه الدولة من تمويل غير كاف لأداء العملية التعليمية والبحثية ، كما إن الجهود الأهلية تكاد أن يكون وجودها ضعيفاً، علاوة على التدفق الطلابى الكبير الذى يلتحق فى بداية كل عام جامعى بهذه الكليات، الأمر الذى يجعلها عاجزة عن الوفاء بمتطلباتها الأساسية[٣].

---

(١) محمد سمير حسانين، دراسات فى مشكلات التعليم الجامعى والعالي (طنطا: مطابع غباشى، ١٩٨٩)، ص ١٢٩.

(٢) وهيب سمعان ومحمد منير مرسى، المدخل فى التربية المقارنة، الطبعة الثانية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ١٩٧٤م)، ص٣٠١.

(٣) حنان إسماعيل أحمد إسماعيل، القيادة كعامل محدد لفاعلية الإدارة فى التعليم الجامعى "الأداء الجامعى: الكفاءة والفاعلية والمستقبل، المؤتمر القومى السنوى الثانى لمركز تطوير التعليم الجامعى فى الفترة من ٣١/ أكتوبر - ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥، القاهرة، جامعة عين شمس ١٩٩٥، ص ١٢٩

ويمكن القول بأن ضعف البناء الاقتصادى وانخفاض مستوى الدخل القومى فى مصر أدى إلى عجز الميزانية عن تحقيق المتطلبات الأساسية[١] من إمكانات مادية وبشرية تعد من أهم المقومات التى تعتمد عليها إدارة كليات التربية، ويمكن توضيح أثر ذلك فى نقاط أهمها ما يلى:

(١) ازدياد معدل النمو السكانى فى مصر، حيث يزيد عدد السكان بأكثر من ٣٪ سنوياً الذى يعتبر من أعلى المعدلات فى العالم[٢]. إذ بلغ هذا العدد ٤٨.٢ مليون نسمة فى سنة ١٩٨٦، بينما وصل فى سنة ١٩٩٣ إلى ٥٩ مليون نسمة[٣] حتى وصل إلى ٦١ مليون نسمه عام١٩٩٦[٤].

وهذه الزيادة فى عدد السكان تؤدى إلى زيادة الطلاب المقيدين بالتعليم الجامعى وخاصة كليات التربية، الأمر الذى يتطلب زيادة فى النفقات اللازمة لإقامة وإنشاء كليات جديدة وتوفير إمكانيات وتجهيزاتها المناسبة.

(٢) معظم مبانى كليات التربية، مبان قديمة، وبعضها لم ينشأ خصيصاً ككليات للتربية أو حتى مؤسسات جامعية بل كان من قبل مدارس ثانوية ثم اتخذت مقار للكليات وبعضها مؤجر من القطاع الخاص، كما إن المدرجات غير كافية والمعامل غير مجهزة[٥].

---

(١) جمال إبراهيم حسن، دراسات فى التنمية الاقتصادية والتخطيط (سوهاج: كلية ا لتجارة، ١٩٩٧م)، ص ٦٥.

(٢) محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص ٣٩.

(4) Ministry of population and family Welfar, Egypt Ten years of Success, International conference on population and Development (Cairo: Priniting offices , 1994) , P. 4.

(٤) ج .م. ع. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،الكتاب السنوي الإحصائى لجمهورية مصر العربية ٩١-١٩٩٦، مرجع سابق، ص ٣٩٧ .

(٥) أحمد إسماعيل حجى، التربية المقارنة، مرجع سابق، ص ١٧٤.

obeikandi.com

وبالإضافة إلى أن المبالغ المخصصة للتجهيزات والمعدات ومواد التعليم، لا تتفق وما ينبغى أن تكون عليه المعامل من حيث التجهيز المناسب، فهناك العجز الكبير فى الأجهزة العلمية والمواد العلمية، وبخاصة الدقيقة منها، والتى لا تتوافر صناعتها فى مصر(١).

(٣) عدم توافر الإمكانات والتجهيزات المناسبة التى يحتاجها طلاب الدراسات العليا بصفة خاصة - فى التربية، لتكملة دراساتهم وحصولهم على الدرجات العلمية المطلوبة، مما يعود الحصول على هيئة التدريس المناسبة، وبالتالي يؤدى إلى العجز فى عدد أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية "(٢).

(٤) لا توجد مكتبات خاصة بالأقسام الأكاديمية والتربوية، بل توجد مكتبة عامة واحدة بكل كلية ولا توجد مكتبة للدراسات العليا إلا فى كلية التربية - جامعة عين شمس علاوة على عدم القدرة على تجهيز هذه المكتبات تجهيزاً مناسباً، وتزويدها بالكتب والمراجع اللازمة(٣).

(٥) عدم استقرار أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، نتيجة لانخفاض مستوى دخل الفرد منهم(٤).

الأمر الذى جعل هذه الكليات مراكز طرد وتسرب لأعضاء هيئة التدريس فى مواجهة مراكز الجذب الموجودة فى المنطقة، سعياً وراء مصدر الرزق المناسب، وهذا بدوره يؤدى إلى قلة هؤلاء الأعضاء بتلك الكليات.

---

(١) محمد سمير حساني، مرجع سابق، ص٢٣٠.
(٢) أحمد إسماعيل حجى، التربية المقارنة، مرجع سابق، ص ١٧٤ .
(٣) من خلال الزيارات الميدانية التى قام بها الباحث لمكتبات غالبية كليات التربية بجمهورية مصر العربية .
(٤) المرجع السابق، ص ص ١٧٤ - ١٧٥.

obeikandl.com

٢- النظرية الاقتصادية :

أما من حيث النظرية الاقتصادية التى يسير عليها المجتمع المصرى فيمكن معرفة التوجهات المختلفة فى المسار الاقتصادى المصرى، ويميز الباحث بين هذه التوجيهات والفلسفات المختلفة فى الاقتصاد المصرى، كما يلى:

(١) لقد سارت مصر فى طريق الاشتراكية التى تعنى سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج الرئيسة واضطلاعها بمسئولية التقدم. ومعنى ذلك إن الاشتراكية تقوم على تدخل الدولة فى شئون الحياة فى المجتمع وخاصة المعاملات الاقتصادية بالتخطيط للتقدم وتوجيهه والإشراف عليه، لذلك فهى تهتم بالأمية البشرية اهتماما كبيراً، لأنها السبيل إلى تحقيق هذا التقدم [١].

وقد كانت مصر حتى قيام ثورة يوليو ٥٢ تعيش فى ظل نظام اقتصادى رأس مالى له خصائصه باعتباره اقتصاداً متخلفاً، ومع قيام الثورة صدر قانون الإصلاح الزراعى فى سبتمبر ١٩٥٢، ثم اتخذت إجراءات أخرى منها تمصير البنوك والشركات عام ١٩٥٧، وصدور قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١، وما استتبعها من تأميم البنوك والشركات وإنشاء القطاع العام[٢].

(٢) بدأ ظهور مسار اقتصادي جديد فى السبعينات حيث بدأت مصر تتجه تدريجياً إلى النظام الرأسمالى، وتقوم الرأسمالية على أساس فلسفة واضحة ترى أن الرخاء الاقتصادى، إنما يتم على أساس النشاط الفردى، والمبادرة الفردية والذكاء الفردى

(١) عبد الغنى عبود، إدارة التربية فى عالم متغير، مرجع سابق، ص ١٣٧.
(٢) أحمد إسماعيل حجى، التعليم فى مصر، ماضيه، وحاضره، ومستقبله، مرجع سابق،ص ٣٧٤.

obeikandl.com

وعلى أساس المنافسة بين الأفراد، الذين يسعى كل منهم لتحقيق مصلحته الخاصة[١].

وكان من مظاهر هذا المسار الجديد الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى، حيث شهد التعليم الجامعى فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى سياسة تقليص أعداد الملتحقين به وتوجيه الإنفاق على التعليم الفنى على النحو الذى يؤكد فى خطة إصلاح نظام التعليم فى مصر ٨٧/ ١٩٨٨ - ٩١/ ١٩٩٢[٢].

(٣) منذ عام ١٩٩٣/٩١م بدأت مصر أولى خطواتها فى تبنى برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي بمرحلتيه الأولى والثانية حيث استطاع بنجاح مشهود له خلال مرحلته الأولى أن يتم تحقيق هدف الاستقرار المالى والنقدى[٣].

(ثبات قيمة الجنيه المصرى) وانخفاض نسبة الغلاء وخفض العجز فى الميزانية الحكومية -الموازنة العامة للدولة- وزيادة الاحتياطات من العملة الأجنبية[٤].

وكانت نتيجة لتحقيق هذا النجاح الملحوظ لإجراءات المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادى، الدخول إلى المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادى، وهو ما يسميه البنك الدولى بالتكييف الهيكلى Structural Adjustment .ويشمل ذلك بيع شركات قطاع الأعمال إلى القطاع الخاص وهو ما شاع عنه بإسم الخصخصة[٥]. وقرار بيع الشركات المصرية قرار تاريخى مثل التأميم مهما كانت ظروف مصر الراهنة[٦].

(١) عبد الغنى عبود وآخرون، التربية المقارنة منهج وتطبيقه، مرجع سابق، ص ١٣١ .
(٢) نشأت فهمى محمد، محاضرات فى الاقتصاد الكلى(سوهاج:كلية التجارة، ١٩٩٨)،ص ٣٨٨ .
(٣) المرجع السابق، ص ٣٨٨.
(٤) محمود وهبه، الرأسمالية الجديدة وبيع الشركات للأجانب (القاهرة،: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٤)، ص ص٣١-٣٢.
(٥) المرجع السابق، ص ٣٢.
(٦) المرجع السابق، ص٦٢.

وهذه المرحلة تستهدف تحقيق الانطلاقة الإنتاجية والدفع الذاتى للاقتصاد المصرى من خلال حشد الطاقات الكامنة فى الاقتصاد المصرى وتوجيهها عن طريق السياسات الإيجابية المستنيرة بما يؤهل مصر لتتبوأ المكانة اللائقة فى المجتمع الدولى.

وعلى الرغم مما انتهجته مصر فى الآونة الأخيرة، من سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادى، إلا أن الباحث يشعر بأنه لم يحدث أدنى تغير بالنسبة لتمويل كليات التربية والإنفاق عليها وتوفير إمكاناتها المادية والبشرية، وأبلغ مثال على ذلك هو أنه مازالت كليات التربية تعانى مسألة النقص فى التمويل، الأمر الذى يزيد من النقص فى الإمكانات المادية والبشرية فى ظل الزيادة الطلابية التى ترغب فى الالتحاق بهذه الكليات للعمل بمهنة التدريس فى بداية كل عام جامعى.

ثالثاً: القوى والعوامل السياسية :

هناك حقيقة هامة، مؤداها صعوبة الفصل بين العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية، فالاقتصاد قوة محركة للسياسة، والسياسة هى الإطار الذى يدور فيه النشاط الاقتصادى .

فقد تتفاعل العوامل السياسية و العوامل الاقتصادية معاً، وتؤثر كل منهما فى الأخرى، ففى الدولة التى تحكم حكماً دكتاتورياً، يفقد الأفراد كثير من حرياتهم حتى الشخصية منها، وهذه الدول لم تترك أمراً من الأمور إلا وتدخل فيه أو لو الأمر، وبالتالى يواجه الأفراد قيوداً على نشاطهم الاقتصادى من جهة، وقيوداً على التعبير عن آرائهم من جهة أخرى.

بينما فى الدول التى تحكم حكماً ديمقراطياً تخف القيود إلى درجة كبيرة ويجد الأفراد أنفسهم أصحاب قرارهم، حتى فى اختيار حكامهم وممثليهم فى المجالس النيابية

المركزية والمحلية، ويجدون أنفسهم قادرين على التعبير عن آرائهم، وتسهل الحكومة لهم طرق توصيل هذه الآراء لتصل إليهم، وهذه القرارات وتلك الآراء ليست فى الأمور السياسية فقط، بل فى الأمور والأنشطة الاقتصادية(١).

ويـنعكس التفاعـل بـين العوامـل السياسـية و العوامـل الاقتصـادية علـى الـنظم التعليمية، فمثلاً ينعكس النظام السياسى للدولة على نظام التعليم فيها، فعندما يعبر النظام السياسى عن مصلحة طبقة من الطبقات، تكون الطبقات الفقيرة غير قادرة على تعليم أبنائها، الأمر الذى يؤدى إلى المحافظة على الطبقة التى تسود المجتمع.

ومعنى ذلك تؤثر الأوضاع السياسية فى أى مجتمع على تبنى فلسفة تربوية معينة والعمل على تطبيقها فى مجال التربية فى ذلك المجتمع ، ولذا فإن مفاهيم التربية وأنشطتها تختلف من مجتمع لأخر، بل فى المجتمع الواحد من عصر إلى عصر حسب طبيعة السلطة السياسية التى تتولى زمام الحكم فى هذا المجتمع(٢).

وبذلك يمكن توضيح أثر القوى والعوامل السياسية على التعليم الجامعى وإدارته خاصة إدارة كليات التربية - بمصر، من خلال الحديث عن نقطتين أساسيتين هما:

النظرية السياسية وهى الظروف السياسية الدائمة التى يعيشها المجتمع المصرى والأخرى الظروف السياسية المؤقتة أو الطارئة التى تفرض نفسها على هذا المجتمع.

١ - النظرية السياسية

إن طبيعة النظام السياسى وفلسفته التى يعيشها أو يتبناها المجتمع المصرى تفرض أوضاعاً معينة على النظام التعليمى وتؤثر بدرجة واضحة على أهدافه وفلسفته ووظائفه

(١) أحمد إسماعيل حجى، التربية المقارنة، مرجع سابق، ص ٨٢

(٢) فيصل الراوى طايع، دور الأحزاب السياسية فى التربية السياسية للمعلمين وشباب الجامعات: دراسة ميدانية (سوهاج : دار محسن للطباعة، ١٩٨٩)، ص ٦.

وأشكاله، حيث تعتبر السياسة التعليمية فى أى مجتمع نتيجة حتمية للسياسة المتبعة فى ذلك المجتمع، وذلك لارتباط السياسة التعليمية بالسياسة العامة للدول وتأثرها باتجاهاتها وتشريعاتها وأجهزتها المختلفة (١).

ولقد أدت العوامل الاقتصادية والاجتماعية للشعب المصرى قبل الثورة إلى تقييد حرية المواطن فى إبداء الرأى واستغلال جهده لصالح فئتين تمثلان الإقطاع ورأس المال المستقل ، ففى الفترة التى أتبعت مصر نظام الحزب الواحد ، كانت أجهزة الحزب الواحد تزيف صور وأساليب المجالس النيابية تحت أسماء وشعارات متنوعة تمثل التسلط والوصايا الفكرية لهذا الحزب على الممارسة السياسية للشعب .أما بعد عام ١٩٧١بدأت فى مصر الاشتراكية الديمقراطية وهى نظام سياسى واقتصادي يجمع بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية فى كيان واحد متكامل بحيث لا تنفصل إحداهما عن الأخرى(٢).

وبالتالى اتسمت فترة ما قبل الثورة بالفوضى السياسية وتعدد الأحزاب وتغير سياسة الدولة (٣).

وهذه نتيجة طبيعية لما تعانيه الدولة من الاحتلال بكافة صوره ، الأمر الذى انعكس على السياسة التعليمية ، إذ لم تكن هناك أهداف تعليمية قومية واضحة تعمل السياسة التعليمية على تحقيقها. فقد كان التعليم قبل ١٨٠٥ م فى مصر يكاد يكون مقصوراً على الأمور الدينية فقط، مما جعل محمد على يتخذ من الأنظمة التعليمية الأوربية، نموذجاً للتعليم الذى يريده فى مصر والمرتبط بإعداد القوى العاملة والتى يحتاجها لبناء القوة

(١) محمد منير مرسى، إدارة وتنظيم التعليم العام (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٤)، ص ٢ .
(٢) فيصل الراوى طايع، مرجع سابق، ص ٦.
(٣) فؤاد بسيونى متولى، التربية والمشكلة الاقتصادية: رؤية عصرية لبعض مشكلات المجتمع وعلاقتها بالتربية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠)، ص ٤١.

العسكرية بغرض تثبيت حكمة ضد أعدائه وتكوين الإمبراطورية القوية - الدولة العظمى التى كان يحلم بها[١].

ولم يكن هدف التعليم - فى تقدير محمد على - تحقيقاً للمطالب الشعبية أو رفعاً لمستوى الأمة والنهوض بها، بل كان بقصد إعداد الفنيين والموظفين الذين يحتاجهم فى الغرض السابق[٢].

حيث استقدم محمد على خبراء أجانب للقيام بتعليم الأفراد للعمل بالقوات المسلحة وإعداد أفراد للعمل بالجهاز - الإداري للدولة، مع توفير مترجمين ينقلون إلى العربية شروح هؤلاء المعلمين الأجانب، بالإضافة إلى انه أرسل بعض المصريين فى بعثات إلى الدول الأوربية ليتولوا بعد عودتهم من الخارج شغل وظائف الخبراء المعلمين الأجانب[٣].

وكان للاحتلال البريطاني ١٨٨٢ انعكاساً واضحاً على أحوال البلاد من جميع النواحى ومنها التعليم، فقد رأت سلطات الاحتلال محاربة التعليم وإبقاء الشعب جاهلاً وسيلة أساسية، لعدم اشتغاله بالسياسة وعدم الثورة عليه أو مقاومته، بل ولقهره سياسياً واجتماعياً واقتصادياً أيضا [٤]. كما أنها عملت على اقتصار وظيفة التعليم على تخريج موظفين للعمل بالمصالح الحكومية.

وعلى الرغم من قبضة الاحتلال البريطانى على التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعى بصفة خاصة، إلا أن ذلك لم يمنع من إنشاء أول جامعة مصرية فى عهده وهى الجامعة الأهلية

(١) عبد العزيز محمد الشناوى، الأزهر جامعاً وجامعة، الجزء الثانى (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤) ص ٧٣٢ .
(٢) حسن الفقى، مرجع سابق، ص ٢٣.
(٣) سعد مرسى أحمد وآخرون، مرجع سابق، ص ص ٣٧٦- ٣٧٨ .
(٤) أحمد إسماعيل حجى، التعليم فى مصر ماضيه، وحاضره، ومستقبله (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٦) ص ٨١ .

١٩٠٨ التى كانت فى ذلك الوقت مفتوحة للجميع، وسميت عام ١٩٢٥ الجامعة المصرية، وكان هدفها نشر الوعى القومى ومحاربة الاستعمار ومحاولة القضاء على الأمية وتعليم أفراد المجتمع.

وقد اهتمت هذه الجامعة منذ إنشائها بدعوة كبار الأساتذة فى الجامعات الأوربية للقيام بالتدريس مع طائفة الأساتذة المصريين، كما اهتمت بإرسال البعثات إلى الدول الأوربية لإعداد أعضاء هيئة التدريس من المصريين، وقد واجهت الجامعة مشكلات متصلة بقلة التمويل الأمر الذى أدى إلى خفض موازنتها، وقلة دعوة الأساتذة الأجانب للتدريس بها، وقلة عدد المبعوثين من المصريين(١).

أما بعد الثورة - وحتى الآن - تسعى الحكومة المصرية إلى محاولة تحقيق الديموقراطية فى التعليم، ولتحقيق ذلك أخذت الحكومة بمجانية التعليم فى نظامها التعليمى حيث تنص المادة (٢٠) من الدستور المصرى الدائم على أن " التعليم فى مؤسسات الدولة مجانى فى مراحله المختلفة(٢).

كما أكد الدستور أيضا فى المادتين (١٨)، (٢١) أن التعليم حق تكفله الدولة وإنه إلزامى فى المرحلة الإبتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى وتشرف على التعليم وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى(٣).

وبذلك فالتعليم حق لكل مواطن مصرى حسب قدراته ومواهبه، توفره الدولة فى مؤسساتها مجاناً.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٦٧.
(٢) جمهورية مصر العربية، دستور جمهورية مصر العربية (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٨٧)، مادة (٢٠)، ص ٦ .
(٣) المرجع السابق، المادة (١٨)، المادة (٢١).

كما اهتمت الدولة فيما بعد الثورة حتى الآن - بالتعليم بصفة عامة والتعليم الجامعى بصفة خاصة، فبدأت الدولة تتوسع فى التعليم الجامعى المصرى وهذا التوسع لم يقتصر على الطلاب المقبولين، إذ كان عدد هؤلاء الطلاب فى عام ١٩٥٢/٥١ م ١١٧٧١ طالباً وطالبة، وبينما بلغ هذا العدد ٣٨٦٠١ طالباً وطالبة فى العام الجامعى ١٩٧٢/ ٧١ أما فى العام الجامعى ١٩٩٥/٩٤ فقد وصل إلى ٥٦٧٧٩٣.(ما عدا جامعة الأزهر)(*).

أما من حيث الجامعات فقد زاد عددها وتضاعفت عدة مرات، إذ كان عددها فى العام الجامعى ٥٦ / ١٩٥٧ نحو ثلاث جامعات فقط، بينما أصبح عددها الآن أربع عشرة جامعة منها اثنتا عشرة تتبع المجلس الأعلى للجامعات.

ولقد صاحب ظاهرة التوسع فى التعليم الجامعى عدة تغيرات فى إدارة هذا النوع، فكانت البداية إنشاء مجلس أعلى للجامعات المصرية وذلك فى ٢ يونية ١٩٥٠ وهو أول مجلس يتم إنشاؤه للقيام بأعمال تنسيق بين الجامعات المصرية، كما نص أيضا القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ على أن يكون للجامعات مجلس أعلى يتولى رسم السياسة العامة للتعليم الجامعى والبحث العلمى ومقرة مدينة القاهرة - ويتم الآن الإشراف على الجامعات من خلال المجلس الأعلى للجامعات الذى يرأسه وزير التعليم العالى، كما أدخلت عدة تعديلات على الهيكل التنظيمى للجامعة بكلياتها المختلفة، إذ أصبح للكلية وكيلان، أحدهما لشئون التعليم والطلاب فى المرحلة الجامعية الأولى والثانى يختص بشئون الدراسات العليا والبحوث بالإضافة إلى وكيل ثالث لخدمة المجتمع والبيئة فى بعض الكليات (١).

(*) للمزيد من هذه البيانات والإحصاءات، انظر الفصل الثالث من الرسالة فى الجزء الخاص بإحصاءات الطلاب المقيدون والمقبولين بالجامعات بصفة عامة وكليات التربية بصفة خاصة .

(١) المجالس القومية المتخصصة، هياكل وأنماط التعليم الجامعى وتطور التعليم الجامعى فى مصر، مصر حتى عام ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ص ٢٠- ٣٤ .

openkandil.com

واستتبع ذلك وجود مجلسين أحدهما لشئون التعليم والطلاب والآخر لشئون الدراسات العليا والبحوث فى كل جامعة ويضاف إلى ذلك مجلس ثالث لشئون خدمة المجتمع والبيئة وكل ذلك من خلال القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢.

وعليه، فإنه من حيث النظرية السياسية، يغلب على إدارة كليات التربية المصرية الطابع المركزى، وذلك لأن النظام الإداري بهذه الكليات يخضع للنظام السياسى أو الفلسفة السياسية التى ينتهجها القطر، حيث يتأثر نظام التعليم فى مصر وفلسفته وأهدافه بالسياسة العامة للدولة وهى التى تخطط للتعليم و تشرف على تنفيذ الخطط من خلال أجهزتها الحكومية المختلفة.

ويقوم المجلس الأعلى للجامعات برسم سياسة التعليم الجامعى فى مصر والتخطيط له فى ضوء ظروف المجتمع المصرى واحتياجاته ويرأسه وزير التعليم العالى[١].

أما على مستوى الجامعة فمجلس الجامعة الذى يرأسه رئيس الجامعة يقوم برسم وتنسيق السياسة العامة للتعليم والبحث العلمى بالجامعة وتنظيمها ووضع الخطط الكفيلة بتوفير الإمكانات الكافية لتحقيق أهداف الجامعة[٢].

بينما على مستوى الكلية، مجلس الكلية برئاسة عميد الكلية، الذى يختص بتسيير أمور الكلية سواء العلمية أو الأكاديمية أو المالية أو الإدارية فى ضوء سياسة مجلس الجامعة[٣].

(١) قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، مادة (١٨)، مادة (١٩)
(٢) القانون السابق، المادتان (٢٢)، (٢٣)
(٣) القانون السابق، المادتان (٤٠)، (٤١)

openkanal.com

كما يقوم مجلس القسم برئاسة رئيس مجلس القسم بتسيير أمور القسم الأكاديمية أو المالية أو الإدارية [١]

فى ضوء قرارات مجلس الكلية الذى يعمل فى ضوء مجلس الجامعة والسياسة التى يرسمها المجلس الأعلى للجامعات.

ومن جهة أخرى، مع الزيادة المستمرة فى عدد السكان الحادثة فى مصر، بالإضافة اضطلاع مصر بمسئولية تغطية احتياجاتها والدول العربية من المعلمين، مما يلزم كليات التربية أن تفتح أبوابها لاستقبال أعداد كبيرة من الطلاب لتوفير العدد الكافى من المعلمين، ويؤدى هذا إلى كثرة أعداد الطلاب بها من ناحية والتهاون فى تطبيق شروط ومعايير القبول بها من ناحية أخرى، وهذا يتطلب زيادة أيضا فى أعداد أعضاء هيئة التدريس بتلك الكليات، بالإضافة إلى الإمكانات المادية المتاحة بها، وهذا يؤثر على إدارة كليات التربية.

٢- الظروف السياسية المؤقتة أو الطارئة:

إن الظروف التى يتعرض لها المجتمع كأن يكون فى حالة حرب أو فى حالة استعداد للحرب أو فى حالة بناء بعدها، أو كأن يكون المجتمع فى حالة حرب ضد التخلف، وفى مثل هذه الحالات تحتاج الدولة إلى نظم استثنائية، تمكنها من تجنيد كل القوى لاجتياز هذه الظروف الطارئة.

فقد خاضت مصر حروباً متعددة ومقاومة لأنواع متعددة من الاستعمار الغاشم حيث خاضت هذه الحروب، فى مايو ١٩٤٨، وفى أكتوبر ١٩٥٦، وفى يونيو ١٩٦٧، وأخيراً

(١) القانون السابق، المادتان (٥٢)، (٥٥)

obeikandl.com

فى أكتوبر ١٩٧٣ مع إسرائيل، والذى انتصرت فيه مصر على العدو الصهيونى انتصاراً عظيماً.

وخلال فترة الحروب لم تتمكن الدولة من وضع خطط تنموية شاملة - نظراً لظروف هذه الحروب هذا بجانب ضعف الموازنة نظراً لحشد الطاقات لاجتياز هذه الظروف، الأمر الذى أدى إلى قلة الاعتمادات المالية لكليات التربية، والتى أدت إلى عدم توفير الإمكانات التى تتطلبها إدارة هذه الكليات لتحقيق أهدافها المنشودة.

وبالنظر إلى موازنة التعليم فى مصر، بعد آخر حرب خاضتها البلاد، يتضح أن هناك زيادة مستمرة فى تلك الموازنة، فعلى سبيل المثال كانت ميزانية الوزارة عام ١٩٧٦م ٢١٣٦٧٣ جنيهاً ووصلت فى عام ١٩٧٩ إلى ٣٣٤٠٧٢ جنيهاً، بينما زادت المخصصات المالية فى التسعينات زيادة غير مسبوقة فى الاعتمادات المخصصة للتعليم، فقد بلغت ميزانية التعليم العام والجامعى عام ٩٠ /١٩٩١ حوالى ٣٥٦٨ مليون جنيه ارتفعت إلى ٤٠٧٠ مليون جنيه فى عام ٩١/ ١٩٩٢ بزيادة ٥٠٢ مليون جنيه. كما حدثت طفرة فى موازنات الجامعات المصرية خلال عام ٩٢/ ١٩٩٣، حيث بلغت نسبة الزيادة التى طرأت على إجمالى موازنة الجامعات المصرية (بخلاف جامعة الأزهر) ١٦١٦٢١٥٠٠٠ بعد أن كانت ١٠٧٢٩٤٠٠٠٠ أى بزيادة تقدر بحوالى ٥١٪. إلى أن وصلت هذه الموازنة ٢ مليار و٧٦٠ مليون جنيه فى العام الجامعى ٩٤/١٩٩٥م [١].

وبالرغم من هذه الزيادة فى ميزانية الجامعات إلا أنها لا تكفى لإقامة وإنشاء المبانى الجامعية وتزويد هذه المبانى بالتجهيزات المناسبة فى ظل زيادة أعداد الطلاب

(١) المجلس الأعلى للجامعات، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى، إدارة الإحصاء إحصاء موازنات جامعات جمهورية مصر العربية فى الأعوام ١٩٩١/٩٠ - ٩٤ /١٩٩٥.

المقيدين بالجامعات المصرية بصفة عامة وكليات التربية بصفة خاصة. ومن جهة أخرى نتيجة للأوضاع الاقتصادية والتاريخية التى فرضت نفسها على المجتمع المصرى.

فإن من سمات سياسة التعليم قبل الثورة التغير المستمر وعدم الاستقرار، نتيجة لعدم الاستقرار السياسى، وتغير الوزارات، وكذلك سمات التعليم بعد ثورة ١٩٥٢ حتى الآن التغير المستمر، ويرجع ذلك إلى أن أمر وضع سياسة التعليم دائماً ما يكون فى يد وزير التعليم، وليس فى يد مجلس يقوم بهذه المهمة. ورغم وجود مجالس نصت الوثائق الرسمية على دورها فى رسم سياسة التعليم، إلا أن عملها رهن بتوجيه الوزير المسئول عن التعليم(١).

فعلى سبيل المثال، منذ أواخر السبعينات صدرت عدة وثائق عن السياسة التعليمية، لم يأخذ أغلب ما جاء بها إلى التطبيق، ففى عام ٧٩/ ١٩٨٠ صدرت وثيقة عنوانها تطوير وتحديث التعليم فى مصر، سياسته وخططه وبرامج تحقيقه، ومع تغير الوزير التى صدرت فى عهده الوثيقة، وتولى وزيراً آخر أصدرت الوزارة وثيقة أخرى عنوانها السياسة التعليمية عام ١٩٨٥، ولم يمض أكثر من شهرين حتى تغير الوزير وجاء مكانه وزير آخر أصدر قرارات تلغى كل القرارات السابقة(٢).

وفى يوليو ١٩٨٧، وبعد تغيير الوزارة، وتولى وزير آخر صدرت وثيقة جديدة عنوانها استراتيجية تطوير التعليم فى مصر، ثم صدرت وثيقة أخرى عنوانها تطوير التعليم فى مصر سياسة استراتيجية وخطة تنفيذه عام ١٩٨٩. كما تغيرت الوزارة فى أوائل التسعينات لتصدر وثيقة عن السياسة التعليمية، وعنوانها: مبارك والتعليم (٣). بالإضافة إلى انقسام وزارة التربية

(١) أحمد إسماعيل حجى، التربية المقارنة، مرجع سابق، ص ١١٧.
(٢) المرجع السابق، ص ص ١١٧- ١٢٠.
(٣) المرجع السابق، ص ١٢٠.

والتعليم فى نهاية ١٩٩٧ إلى وزارة التعليم العالى، ووزارة التربية والتعليم ليختص بالتعليم العام والجامعى والبحث العلمى وزيران أحدهما للتربية والتعليم وآخر للتعليم العالى والبحث العلمى.

وهذا انعكس على سياسة القبول بالجامعات وخاصة كليات التربية، إذ أن الزيادة فى أعداد الطلاب المقبولين والمقيدين بهذه الكليات أدى إلى التهاون فى تطبيق شروط القبول، علاوة على النقص فى أعضاء هيئة التدريس نتيجة لهذه الزيادة، بالإضافة إلى نقص الإمكانات المادية المتاحة بهذه الكليات.

رابعاً: القوى والعوامل الاجتماعية :

إن التعليم عملية اجتماعية فى أساسها، فهو أحد المقومات الأساسية لبناء المجتمع، وتلعب صياغته الدور الأساسي فى تكوين آمال المجتمع وطموحاته المستقبلية وبذلك هناك علاقة تأثير وتأثر بين التعليم والقوى والعوامل الاجتماعية، نتيجة لارتباط نظرة المجتمع بالتعليم وأنواعه، وتفضيل أفراده لنوع معين من التعليم، لما له من مكانه ولما يؤدى إليه من وظائف ومهن لها مكانها الاجتماعية.

وبالتالى تؤثر القوى والعوامل الاجتماعية على النظام التعليمى فى مصر بصفة عامة والتعليم الجامعى ومؤسساته بصفة خاصة، ومن هذه القوى التى تؤثر على مؤسسات التعليم الجامعى - وخاصة كليات التربية - وإدارتها، اللغة، والتركيب الاجتماعى والمستوى الفكرى العام للمجتمع.

١ - اللغة :

تعتبر اللغة أهم عامل فى شخصية الأمة فهى دعامة الثقافة، - لكل مجتمع لغته القومية التى يتخذها للتعبير والاتصال ويتوارثها الأبناء عن الآباء - ويلعب التكوين اللغوى

دوراً هاماً فى تشكيل النظم التعليمية وتوجد المشكلة اللغوية فى الدول التى يتكلم سكانها أكثر من لغة(١)

وتعتبر اللغة العربية اللغة الرسمية المستخدمة فى التدريس بمراحل التعليم العام والجامعى فى مصر. إلا أن هناك تقاليداً موروثة بالجامعات المصرية تقوم على استخدام اللغة الإنجليزية فى تدريس المواد العلمية والتقنية لا سيما بكليات الطب والهندسة والعلوم(٢).

أما غالبية الكليات النظرية بالجامعات المصرية - وكلية التربية أحدى هذه الكليات- بالإضافة إلى جامعة الأزهر الشريف تستخدم اللغة العربية كلغة للتدريس بها.

كما أن قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ينص على أن تكون اللغة العربية هى لغة التدريس فى الجامعات(٣)، ومما لا شك فيه أن اللغة العربية لها من الكفاءة والقدرة على القيام بمهام التدريس والبحث والتأليف فى مجال العمل الاجتماعي والثقافى فلقد برهنت اللغة العربية على أنها قادرة على أن تكون لغة للثقافة العالمية والفكر الرفيع، أكبر دليل على ذلك الدور الذى قامت به فى إثراء الفكر الأوربي الذى كان له الأثر الفعال فى التعليم الجامعى الأوربي خلال العصور المظلمة.

ويرى أن استخدام اللغة العربية كلغة فردية ومتفردة فى التعليم الجامعى، لا يعنى الاقتصار عليها فقط وتجاهل اللغات الأجنبية المختلفة، بل يجب أن يستخدم فى التدريس بالتعليم الجامعى المصرى لغة أجنبية على الأقل، لما لها من أثر فى زيادة التعامل والترابط والتفاعل الحضارى بين شعوب العالم.

(١) نبيل سعد خليل، دراسة تحليلية لنظام التعليم فى الصين الشعبية وعلاقته بالشخصية القومية والتنمية (سوهاج: دار محسن للطباعة ١٩٩٢)، ص ٢٠.
(٢) محمد منير مرسى، التعليم الجامعى المعاصر قضاياه واتجاهاته (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٧) ص١١١.
(٣) قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، مادة (١٦٨).

٢ - التركيب الطبقى للمجتمع:

للتركيب الاجتماعى أثره فى التعليم الجامعى ومؤسساته، فيلاحظ أن لكل مجتمع من المجتمعات تركيبة الخاص به وطبيعته التى تميزه عن المجتمعات الأخرى.

والتركيب الطبقى الاجتماعى وما يتسم به من تمتع طبقة معينة بالامتيازات الاجتماعية على غيرها من الطبقات ينعكس أثره الواضح على التعليم الجامعى ومقومات إدارته(١).

حيث يعتمد النظام الاجتماعى فى أساسه على توازن القوى المختلفة المكونة للحياة الاجتماعية، وطالما إن هذه القوى فى حالة توازن نسبى أى إن الأفراد قانعون بأوضاعهم ومراكزهم الاجتماعية فلن تكون هناك مشاكل تثير الاهتمام، أما إذا تغيرت العلاقات الاجتماعية واختل التوازن بين هذه القوى بأن النظام الاجتماعى يصبح مهدداً بالتصدع والانهيار.

فكان المجتمع المصرى قبل الثورة يتكون من طبقتين مختلفتين متعارضتين فى المصالح والرغبات هما الطبقة: الأولى وهم الإقطاعيون وأصحاب رؤوس الأموال، والطبقة الثانية هم باقى أفراد الشعب (عامة الشعب) الذى لم يكن لأحد منهم أن يملك أو يحكم ووجدوا مثل هذه الطبقات تثير الحقد الاجتماعى كما فسدت الحياة العامة ، وكان كبار الملاك هم المسيطرون على الأحزاب السياسية ، وتدهورت الصناعة بسبب قيام طبقة متوسطة من رجال الأعمال والمال الذين استمالهم الاستعمال والإقطاع ، كما يلاحظ أن قيام الصناعة حذب العمال من الريف إلى المدينة الأمر الذى أدى حدوث تغير فى البناء والتركيب الصناعى(٢).

(١) أحمد إسماعيل حجى، التعليم فى مصر، ماضيه، وحاضره، ومستقبله، مرجع سابق،ص ٢٠٤.
(٢) فؤاد بسيونى متولى، التربية والمشكلة الاقتصادية ...، مرجع سابق، ص ٤٧.

وبالتالى كان للتغيرات الاجتماعية التى حدثت فى تاريخ المجتمع المصرى أثرها الواضح على التعليم الجامعى ومؤسساته - أهمها كلية التربية حيث أثرت الظروف الاجتماعية قبل الثورة تأثيراً كبيراً إذ تفشت الطبقية فى المجتمع المصرى وظهرت طبقة الأمراء والإقطاع وحرمت الطبقات الفقيرة من الالتحاق بفرص التعليم الجامعى وذلك لاقتصاره على أبناء الطبقة الأرستقراطية(١).

وبذلك تأثر التعليم الجامعى بالتركيب الطبقى الاجتماعى.

والتعليم الجامعى - دائماً - مجرى من مجريات الحراك الاجتماعى " ففى المجتمعات التى يكون فيها التعليم الجامعى مفتوحاً أمام الجميع، يشكل هذا التعليم رافعة اجتماعية فى هذه المجتمعات، يتحرك خلاله الفرد من أدنى طبقات المجتمع إلى القيمة ولكن حينما يكون التعليم الجامعى مقصوراً فقط فى أبناء الطبقة العليا، فإنه فى هذه يمثل رافعة اجتماعية يتحرك فى الطبقات العليا من البناء الاجتماعى مرتقياً بأبناء هذه الطبقات (٢) تاركاً أبناء الطبقات الفقيرة كما هم مما يؤدى إلى زيادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.

كما شهد المجتمع المصرى بعد الثورة تغيرات اجتماعية كبيرة ناتجة عن التطور الاقتصادي والتغير السياسى والمؤثرات الثقافية وانفتاح المجتمع المصرى على الثقافات العالمية ولقد كان أبرز هذه التغيرات القضاء على الإقطاع وتذويب الفوارق بين الطبقات وتكافؤ الفرص التعليمية وتكافؤ فرص العمل وحقوق العمال والتوزيع العادل للدخل وملكية رأس المال والثروة(٣).

---

(١) ف . كوبنز، مرجع سابق، ص ٣٢

(٢) مصطفى عبد الرحمن درويش، التدرج الاجتماعى والتعليم (أسيوط: مكتبة الطليعة بأسيوط، ١٩٧٧) ص٢١.

(٣) نبيل سعد خليل، دراسة مقارنة لنظام رياض الأطفال فى مصر والصين، دراسات تربوية، سلسلة أبحاث القاهرة المجلد العاشر، الجزء (٧٩)، ١٩٩٥، ص ص ١٨٩ -١٩٠.

وإقامة المجتمع القائم على العدل والمساواة فى الحقوق، مما جعل التعليم الجامعى رافعاً اجتماعياً فى المجتمع المصرى، وذلك لأنه حق من الحقوق المشروعة للحاصلين على الثانوية العامة أن يلتحقوا به فى ضوء عدة شروط تحدد من قبل مكتب التنسيق والجامعات بكلياتها وأقسامها المتخصصة.

فقد صارت الجامعة فى مصر والتعليم الذى تقدمه فى متناول كل طالب يستوفى متطلباته الأكاديمية. وقد ترتب على ذلك نشوء ضغوط على القبول بالجامعات أكدتها من جهة مركز الجامعة ومكانة طلابها الاجتماعية وقيمة التعليم الذى تقدمه، كما أكدتها من ناحية أخرى تطلعات أفراد المجتمع للحصول على فرصة التعليم(١).

ونتيجة لمجانية التعليم التى أتاحتها الدولة فى جميع مراحله، واستجابة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية للطلاب المنتهين من الدراسة الثانوية، والراغبين فى مواصلة التعليم الجامعى، وكذلك حاجة المجتمع إلى خريجى الجامعات فى مختلف المجالات التخصصية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وغيرها، علاوة على الطموح التعليمى المتزايد لكل من الآباء والأبناء، ازداد الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى فى مصر بصفة عامة وكليات التربية بصفة خاصة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك عوامل أخرى تزيد من الطلب الاجتماعى على هذا التعليم وتدفع الطلاب إلى الالتحاق بالجامعة وخاصة كليات التربية، أهمها ما يلى:

أ - تحقيق مركز اجتماعى أفضل.

ب- الحصول على شهادة أو مؤهل عالى.

جـ- رفع المستوى الاقتصادى.

(١) هادية محمد رشاد أبو كليلة، الطلب الاجتماعى على التعليم العالى بمصر والسعودية عوامله واتجاهاته المستقبلية مجلة كلية التربية- جامعة المنصورة،العدد(١٨)،يناير ١٩٩٢، ص ٣٣

obeikandl.com

د - مواصلة الدراسات العليا .

هـ- ضمان تعيين الخريج فى مهنة التدريس بعد تخرجه مباشرة.

وإن هذه الزيادة فى عدد الطلاب المقبولين فى كل عام والمقيدين بالجامعات المصرية وخاصة كليات التربية تتطلب زيادة فى الإمكانات المادية والبشرية وزيادة فى التمويل اللازم، فى حين أن نقص التمويل وقلة الإمكانات من أهم ما تعانى به هذه الجامعات وتلك الكليات.

٣- المستوى الفكرى العام :

إن نظام التعليم يعكس درجة تقدم المجتمع ويعد له متطلباته من القوى البشرية بالكم والكيف المطلوبين، وفى الزمن المحدد، ويمهد لحركة هذا المجتمع نحو مستقبله الذى ينشده أبناؤه.

والتعليم الجامعى فى مصر خدمة تقدمها الدولة لأبنائها القادرين عليه والراغبين فيه من أجل إعدادهم كما وكيفاً للنهوض بالمجتمع ولتحقيق أهداف خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فهو إذن يعد القوى البشرية اللازمة للعمل فى قطاعات الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهو فى نفس الوقت - التعليم الجامعى - استثمار بشرى يعود على الفرد والمجتمع بعائد اقتصادى مادى فضلاً عن العوائد الاجتماعية [١].

وبالتالى يسهم التعليم الجامعى فى مصر فى تحقيق التنمية البشرية من خلال ما يلى:

أ- إيجاد قاعدة عريضة متعلمة .

(١) المرجع السابق، ص ٣٨ .

obeikandl.com

ب- المساهمة فى تعديل الاتجاهات بما يتناسب والطموحات التنموية فى المجتمع وزيادة قدرة المتعلم - الخريج - على تغير القيم والعادات غير المرغوب فيها .

ج- إعداد القوى البشرية وتأهيلها وتدريبها للعمل فى القطاعات المختلفة.

د- تنمية موارد الدولة العلمية والتكنولوجية واستغلالها، من خلال الأفراد القادرين على تحمل أعباء التنمية وقيادتها.

هـ- إعداد الباحثين فى مختلف مجالات البحث العلمى والتقنى والإنتاجى .

و- نشر المعرفة وتأصيل الهوية الوطنية والقومية، وتطوير الاتجاهات الفكرية والاجتماعية بما يوفر ثقافة مشتركة، ومنهجاً فكرياً موحداً فى التخطيط والتنظيم والعمل والإنتاج(١).

كما يتصل بالإقبال على التعليم الجامعى فى مصر مشكلة الفجوة بين هذا الطلب المتزايد على الجامعات - كليات التربية بصفة خاصة - وقدرة نظام التعليم الجامعى من ناحية الإمكانات المادية والبرامج القائمة والإمكانات البشرية.

ومن جهة أخرى، نتيجة لتبنى مصر سياسة التوسع فى القبول بالتعليم الجامعى يعانى التعليم الجامعى من الزيادة فى بعض التخصصات ولاقى عجزاً فى بعضها الآخر.

وثمة مشكلة أخرى فى المجتمع المصرى، بالرغم من التوسع فى التعليم - وخاصة التعليم الجامعى - وتطوره هى مشكلة الأمية التى تمس عصب التنمية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، فهذه المشكلة ناجمة من نظام التعليم بما يعانيه من مشكلات، وما يزيد هذه المشكلة حدة انخفاض كفاءة خريجى التعليم الإلزامي فى مصر، وضعف قدرة

(١) على السيد أحمد طنش، " التعليم وعلاقته بالعمل والتنمية البشرية فى الدول العربية تحليل مقارن وتصور لملامح استراتيجية مستقبلية "، نظم التعليم وعالم العمل، المؤتمر السنوى الرابع من ٢٠- ٢٢ يناير ١٩٩٦، الذى تنظمه الجمعية للتربية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، وقائع المؤتمر (القاهرة: دار الفكر العربى ١٩٩٦) ص ص ٢٤١- ٢٤٢.

التعليم المصرى الاستيعابية، الأمر الذى يؤدى إلى وجود مصدر دائم لهذه المشكلة ، وبالتالى تؤدى إلى انخفاض المستوى الثقافى للمجتمع.

وبالرغم من أن الدولة أصدرت تشريعاتها العديدة - لمحو الأمية - وصدرت الموازنات الكبيرة إلا أن صدى ذلك كله ضعيف للغاية، ولكن ما زالت الآمال الطموحة واتحاد الجمهور المبنية أساساً على نتائج الدراسات والإحصائيات والتخطيطات المحلية والدولية من أجل الخروج بالأعداد الكبيرة من الأميين من دائرة الظلام والجهل إلى دائرة النور والمعرفة(١).

ومن جهة أخرى تساهم كليات التربية فى حل مشكلة الأمية من خلال تزويد الطلاب بمقرر دراسى عن محو الأمية وتعليم الكبار ليساعدهم على المشاركة فى جهود محو الأمية ومطالبتهم بإجراء بحوث متصلة بذلك. وكذلك تقديم الأبحاث والمؤلفات والتى من خلالها يمكن التصدى لمشكلة التسرب ومعالجة أسبابها الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وغيرها(٢).

فى ضوء ما سبق يمكن القول بأن تأثير العوامل الاجتماعية على التعليم الجامعى ومؤسساته وأهمها كليات التربية يظهر من خلال ثلاثة عوامل رئيسة هى: اللغة، والتركيب الطبقى الاجتماعى، والمستوى الفكرى العام فى المجتمع المصرى. مما جعل كليات التربية تسعى لتخريج المعلم الذى تتوافر فيه المهارات والقدرات اللازمة للعملية التعليمية من جهة والنهوض بالمجتمع وتخريج قياداته من جهة أخرى.

(١) المجالس القومية المتخصصة، سياسة التعليم مبادئ ودراسات وتوصيات مصر حتى عام ٢٠٠٠، مرجع سابق ص ١٥٣.

(٢) أحمد إسماعيل حجى، التعليم فى مصر، ماضيه، وحاضره، ومستقبله، مرجع سابق، ص ص ٣٩٦- ٣٩٧.

خامساً: القوى والعوامل الجغرافية:

تكاد أن تكون العوامل الجغرافية من أهم العوامل الطبيعية التى تؤثر فى حياة الأفراد وتطبعهم بطابع معين يتميزون به عن غيرهم من الجماعات والشعوب، سواء فيما يتصل بالموقع الجغرافى والطقس والمناخ، وعدد السكان، وتوزيعهم ومعدل النمو السكانى .... وغيرها.

فالعوامل الجغرافية هى التى تحدد كثيراً من المسائل المتصلة بشعب من الشعوب ومن أهم هذه المسائل النواحى الاقتصادية، فالحياة الاقتصادية لكل أمه تكيفت إلى مدى بعيد بفضل الظروف الجغرافية (١)، والمتصلة بالنواحى الاجتماعية فتؤثر تأثيراً كبيراً ليس فقط فى نفوس الناس، بل تؤثر فى عاداتهم وتقاليدهم وطرائق حياتهم، وتتعدى ذلك وتؤثر فى كل ناحية من حياة الشعوب والمجتمعات(٢).

ويمكن توضيح أثر العوامل الجغرافية على التعليم الجامعى وإدارته بصفة عامة وكليات التربية وإدارتها بصفة خاصة من خلال عدة نقاط أهمها الموقع الجغرافى وأهميته، والمناخ، وعدد السكان، وطبيعة الأراضى المصرية.

فتقع مصر فى الركن الشمالى الشرقى من أفريقيا وأقصى غرب آسيا بسيناء، ومن ثم كانت المدخل الطبيعى الوحيد بين القارتين آسيا وأفريقيا (٣)، كما أنها تشغل مساحة تبلغ ١.٠١٩٦٠٠ كم٢ - أى تبلغ مليون كيلو متر مربع تقريباً - وتأخذ شكلاً أقرب ما يكون

(١) عبد الغنى عبود وآخرون، التربية المقارنة،منهج وتطبيقه،مرجع سابق،ص ص ١١٦- ١١٧ .
(٢) عبد الغنى عبود،الأيديولوجيا والتربية- مدخل الدراسة التربية المقارنة،مرجع سابق،ص ١٣٨.
(٣) طه عبد العليم رضوان، فى جغرافية العالم الإسلامى، الطبعة الثانية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٦) ص ٤٩٣ .

إلى المربع الذى تقترب فيه النسبة بين طوله وعرضه [١] ويحدها من الغرب ليبيا، ومن الجنوب السودان، ومن الشمال البحر المتوسط، ومن الشرق فلسطين والبحر الأحمر.

وتطل مصر على أطول البحار الداخلية فى العالم أهمها ملاحياً فى القديم والحديث وهى البحر الأحمر والبحر المتوسط، وبذلك أصبحت مصر مفتاح لأهم الطرق الملاحية فى العالم، كما أدى شق قناة السويس إلى زيادة أهمية موقع مصر الجغرافى التى عملت على تقصير المسافة بين الشرق والغرب [٢]، حيث اختصرت القناة الطريق البحرى الذى كان يدور حول رأس الرجاء الصالح والذى كان يربط موانى جنوب وشرق آسيا بموانى غرب أوربا والبحر المتوسط، علاوة على اكتشاف البترول بكميات كبيرة حول الخليج العربى أهمية القناة بصور أكبر من الناحية الملاحية [٣]. الأمر الذى زاد من تكالب الدول الاستعمارية على اختطافها.

كما عظمت أهمية القناة أيضا كشريان مهم لنقل البترول من وإلى العالم العربى واتضح دورها الحيوى فى المواصلات العالمية إبان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥)، وحينما تعرضت مصر للعدوان الثلاثى الإنجليزى والفرنسى والإسرائيلى سنة ٥٦ بعدما أممت حكومتها شركة القناة. ورغم فشل محاولة دول العدوان الثلاثى لاسترجاع امتلاك القناة تلك المحاولة الفاشلة التى كادت أن تؤدى إلى حرب عالمية، بين القوتين الأعظم ، فإن المحاولة تكررت عام ١٩٦٧، فما كان من مصر إلا أن أغلقت القناة وكان لإغلاقها أثار سلبية متعددة على التجارة الدولية[٤].

(١) عيسى على إبراهيم، جغرافية مصر (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧)، ص٧.عيسى على إبراهيم مرجع سابق، ص ١٨ .
(٢) طه عبد العليم رضوان، مرجع سابق، ص ص ٤٩٣- ٤٩٤.
(٣) عيسى على إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٨ .
(٤) جودة حسنين جودة، العالم العربى : دراسة فى الجغرافيا الإقليمية (الإسكندرية: المكتب الجامعى الحديث ١٩٩٨)، ص ٣٦ .

وبالتالى فمصر بموقعها القارى والبحرى فى قلب العالم القديم تعتبر من أهم المواقع الجغرافية والاستراتيجية فى العالم، الأمر الذى لفت نظر الكثير من الدول الاستعمارية إليها على مر العصور، كما إن هذا الموقع - المتميز - مسئول إلى حد كبير عن التفاعل الحضارى بين مصر والبلاد العربية من ناحية، وبلاد العالم من ناحية أخرى.

ومصر اليوم أكبر دولة عربية سكاناً بل إنها لتساوى كل سكان شمال أفريقيا تقريباً، كما أنها ثانية دول أفريقيا سكاناً بعد نيجيريا. فتطور عدد السكان كثيراً خلال القرنيين الماضيين فقد كان عدد السكان إبان الحملة الفرنسية ٢,٢٥ مليون نسمة وتضاعف هذا العدد أربع مرات خلال القرن التاسع ليصل إلى ٩,٧ مليون نسمة فى عام ١٨٩٧، ثم بلغ هذا العدد ١١ مليون نسمة فى تعداد ١٩٠٧، ثم إلى ١٩ مليوناً عام ١٩٤٧ [١]

ثم بلغ هذا العدد ٢٦ مليون نسمة وبلغ عدد السكان فى عام ١٩٨٠ م ٤١ مليون، أى بزيادة قدرها ١٥ مليون نسمة عن تعداد ١٩٦٠ [٢]، وإلى ٦١مليون نسمه عام ١٩٩٦ حسب ما أعلنه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء[٣].

(١) طه عبد العليم رضوان، مرجع سابق، ص ٤٨٨- ٤٨٩ .
(٢) محمد سيف الدين فهمى، التخطيط التعليمى، أسسه - أساليبه ومشكلاته (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥) ص ص ١٤- ١٥.
(٣) ج . م . ع . الجهاز المركزى للتعبة العامة والإحصاء، الكتاب السنوى الإحصائى لجمهورية مصر العربية لعام ١٩٩١ - ١٩٩٦، مرجع سابق، ص ٣٩٧ .

obeikandl.com

جدول (١٣)

تطور أعداد السكان فى جمهورية مصر العربية من ١٧٩٨حتى ١٩٩٦م(١)

السنة	عدد السكان بالمليون
١٧٩٨	٢,٢٥
١٨٤٨	٤,٥٤٢
١٨٨٢	٦,٨٠٤
١٩١٧	١٢,٧٠٥
١٩٤٧	١٩,٠٩٦
١٩٦٠	٢٦,٠٩٦
١٩٨٦	٤٨,٢٠٥
١٩٨٩	٥٢
١٩٩٥	٦٠
١٩٩٦	٦١

ويتضح من جدول (١٣) أن معدلات المواليد كانت مرتفعة جداً بل كانت من أعلى المعدلات فى العالم ثم بدأت الآن فى الانخفاض التدريجى فى الفترة الأخيرة نتيجة لما تبذله الدولة من جهود فى مجالات التوعية بالمشكلة السكانية وكذلك الخدمات الصحية والإعلامية والاجتماعية وخدمات تنظيم الأسرة.

وهذه الزيادة المستمرة فى عدد السكان تؤدى إلى زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعى بصفة خاصة، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة الطلاب المقيدين

(١) اعتمد الكاتب على المصادر التالية :
- المرجع السابق، ص ٣٩٧
- طه عبد العليم رضوان، مرجع سابق، ص ص ٤٨٨- ٤٨٩.
- عبد المنعم راضى وآخرون، التربية السكانية: كتاب مرجعى للجامعات (القاهرة: المجلس القومى للسكان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان،١٩٩٧م)، ص ص ٨-٩.

بالتعليم الجامعى، وهذا يتطلب زيادة مالية فى موازنة التعليم الجامعى لمواجهة النفقات اللازمة وإنشاء المبانى والتجهيزات من كليات ومعاهد جامعية جديدة.

وكل هذا ينعكس على الوضع الحالى بكليات التربية المصرية من خلال زيادة أعداد الطلاب المقبولين والمقيدين بها، الأمر الذى يتطلب زيادة النفقات التعليمية اللازمة لإقامة وإنشاء المبانى الصالحة والمزودة بالإمكانات والتجهيزات اللازمة لمواجهة هذه الزيادة حيث لوحظ فى خلال السنوات الأربعين الأخيرة، زيادة أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات وكلياتها المختلفة - وخاصة كليات التربية - بمعدلات تفوق نمو الإمكانات المتاحة.

وبحكم موقع مصر المدارى وشبه المدارى ومع مرور مدار السرطان إلى الجنوب من أسوان - حيث تقع مصر فلكياً بين دائرتى العرض ٢٢°، ٣٥ - ٣١° شمالاً وبين خطى طول ٤٠ - ٢٤°، ٥٠ - ٣٥° شرقاً (١).

فإن المناخ يتسم صيفاً بارتفاع درجة الحرارة وشتاءً يتسم المناخ باعتدال درجة الحرارة. ونظراً لوقوع مصر فى الإقليم الصحراوى فنسبة الرطوبة بها منخفضة وأيضا مناخها معتدل القارية، فليس بقارص البرودة أو شديد الحرارة، ومن ثم فمناخ مصر من أمتع أنواع المناخ فى العالم وأكثرها اعتدالاً وإثارة للنشاط البشرى(٢).

وتنقسم مصر جغرافياً إلى أربعة أقاليم طبيعية يتميز كل إقليم منها بميزات خاصة ويؤثر إلى حد كبير على التعليم، وخاصة التعليم الجامعى فى مصر، وتلك الأقاليم هى إقليم الصحراء الغربية والشرقية ووادى النيل ودلتاه وإقليم شبه جزيرة سيناء (٣) وبالرغم من وجود أربعة أقاليم فى مصر إلا أن هناك سوء توزيع جغرافى للسكان حيث أن ٩٥٪ من

(١) طه عبد العليم رضوان ، مرجع سابق، ص ٤٩٣ .
(٢) المرجع السابق، ص ٥٠٣ .
(٣) يسرى الجوهرى، الوطن العربى دراسة فى الجغرافيا التاريخية والإقليمية (الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩)، ص٣٣٢ .

السكان يقطنون وادى النيل ودلتاه التى لا تتجاوز ٣٪ من مساحة مصر، وان ٥٪ من السكان يقطنون حوالى ٩٥٪ من مساحة مصر (١).

وهناك نقاط تأثير متعددة بين العوامل الجغرافية وبين النظام التعليمى بصفة عامة والتعليم الجامعى بصفة خاصة، فنمط الأبنية التعليمية وأسلوب العمارة ونوع مواد البناء والأثاث(٢) والتجهيزات اللازمة وشروط القيد والقبول تتأثر تأثراً كبيراً بالعوامل والمناخية، وليس فقط بل تؤثر العوامل الجغرافية على محتوى المناهج الجامعية وعلى نوعية الدراسة الجامعية.

حيث تواجه الجامعات المصرية بكلياتها المختلفة - وخاصة كليات التربية مشكلات متصلة بالمبانى والتجهيزات، ورغم أن هذه المبانى التى قد أنشئت أساساً مبان جامعية فهى فى ظل الزيادة الكبيرة فى أعداد المقيدين بها غير قادرة على تلبية كمتطلبات العملية التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع، والبعض الآخر من تلك المبانى قديم، لم ينشأ أصلاً كمبانى لكليات التربية، فهى أما كانت مدارس، وأما أنها كانت مبان لمصالح حكومية (٣).

كما تعانى هذه المبانى من النقص الشديد فى الإمكانات المادية وخاصة احتياجها لأجهزة التكييف وذلك بفعل الطقس والمناخ.

أما من ناحية المحتوى الدراسى فى التعليم الجامعى- وخاصة كليات التربية فى مصر "غير مرتبط بالمجتمع المحلى(٤).

---

(١) مصطفى متولى، القوى والعوامل المؤثرة على النظم التعليمية (الإسكندرية: دار المنشأة الحديثة، ١٩٨٣) ص ٤٦.

(٢) عبد الغنى عبود، الأيديولوجيا والتربية - مدخل الدراسة التربية المقارنة، مرجع سابق، ص ١٣٧ .

(٣) أحمد إسماعيل حجى، التعليم فى مصر ماضية وحاضره ومستقبله، مرجع سابق، ص ٣٣٨ .

(٤) أحمد صيداوى "التعليم العالى من الواقع إلى التطوير النوعى"، المجلة العربية لبحوث التعليم العالى، دمشق، العدد الثانى، ربيع الثانى ١٤٠٥/ديسمبر ١٩٨٥، ص٦.

ويمكن معالجة هذه القضية بالمراجعة المستمرة لمحتويات المناهج فى كليات التربية من حين لآخر لتزويدها بالمواد الدراسية الحديثة وثيقة الصلة بالحياة من ناحية ولإعداد المعلمين المتخصصين فى جميع المجالات فى ظل المتغيرات القومية والعالمية من ناحية أخرى.

أما عن تأثير الظروف الجغرافية فى إدارة التعليم الجامعى، فإن إدارة هذا التعليم تتبع النمط العام المتبع فى البلاد وهو النمط المركزى فى التخطيط ، والنمط اللامركزى فى التنفيذ.

وبذلك تتم إدارة الجامعات المصرية - كما سبق - من خلال المجلس الأعلى للجامعات، أما الإدارة على مستوى الجامعة فهناك مجلس الجامعة، ويرأسه رئيس الجامعة الذى يعاونه ثلاثة نواب فى إدارة شئون الجامعة، أولهما يختص بشئون الدراسة والتعليم فى مرحلة البكالوريوس وشئون الطلاب، ويختص الثانى بشئون الدراسات العليا والبحوث ويختص الثالث بشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

أما إدارة كليات التربية فيختص بإدارة كل كلية مجلس الكلية الذى يرأسه العميد ويعاونه فى إدارة الكلية وكيلان أحداهما يختص بشئون التعليم الطلاب بمرحلة البكالوريوس ويختص الآخر بشئون الدراسات العليا ويجوز وكيل ثالث لخدمة المجتمع وتنمية البيئة [١].

بالإضافة إلى الإدارة على مستوى كل قسم بكلية التربية فهناك مجلس القسم الذى يرأسه رئيس القسم والذى يختص بتسيير أمور القسم الأكاديمية والمالية والإدارية فى ضوء سياسة مجلس الكلية وقرارات مجلس الجامعة فى ضوء السياسة العامة للجامعات سياسة المجلس الأعلى للجامعات.

(١) أحمد إسماعيل حجى، التعليم فى مصر ماضية وحاضره ومستقبله، مرجع سابق، ص ٣٢٩.

مما سبق يتضح أنه يتم إدارة الجامعات المصرية من خلال سلطة مركزية واحدة وهى المركز الأعلى للجامعات ، ومن خلال سلطة لا مركزية وهى مجالس الجامعات ، وذلك تبعاً للنظام الإداري المتبع فى الدولة إذ يصعب تطبيق اللامركزية المطلقة فى إدارة هذه الجامعات وبالمثل كليات التربية إحدى كليات هذه الجامعات فيتم إدارتها أيضا من خلال سلطة لا مركزية وهى مجلس الجامعة التى تنتمى له هذه الكلية ، ومن خلال سلطة لا مركزية وهى مجلس الكلية.

كما أتضح أيضا أنه فى ظل الزيادة السكانية فى مصر وزيادة الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى زاد عدد الطلاب المقيدين بكليات التربية ، الأمر الذى جعلها غير قادرة على تحقيق أهدافها وظهور الكثير من المشكلات سواء نقص فى الإمكانات البشرية والمادية المتاحة بها والتى تتمثل فى عدم ملائمة المبانى وصلاحيتها فى ظل الزيادة الطلابية والنقص فى التجهيزات المعملية والمكتبات وغيرها وهذا يتطلب رصد الميزانيات المناسبة وزيادة الدعم المالى لهذه الكليات حتى تقوم بوظائفها وتحقق أهدافها . وهذا يوضح أثر الظروف الجغرافية على التعليم الجامعى بصفة عامة وكليات التربية بصفه خاصة من حيث الطقس والمناخ والموقع ، وإعداد الطلاب المقيدين بها وخطط الدراسة.....إلخ.

سادساً: درجة التقدم الحضارى:

تعتبر درجة التقدم الحضارى فى أى مجتمع نتيجة مباشرة من نتائج العديد من القوى والعوامل الثقافية - التى سبق الحديث عنها - كالعوامل التاريخية، والعوامل الاقتصادية، والعوامل السياسية، و العوامل الاجتماعية، و العوامل الجغرافية وغيرها .

ونظام التعليم فى أى مجتمع - أيضا - وليد تلك القوى والعوامل الثقافية، كما أنه يعتبر المحدد الأساسى لدرجة التقدم الحضارى التى وصل إليها ذلك المجتمع، وذلك بما يقدمه من قوى بشرية، من مختلف التخصصات التى يحتاجها المجتمع.

كما أن درجة التقدم الحضارى تؤثر فى نظام التعليم، لأنها تحدد مدى قدرة هذا المجتمع على بناء المؤسسات التعليمية، وتوفير المعلمين المعدين، وإعطائهم مرتبات مجزية وحوافز مرضية، وتقديم برامج عصرية، وتقديم تعليمية مناسبة.... الخ(١).

وبالتالى فإن درجة التقدم الحضارى فى مصر نتيجة طبيعية من نتائج العديد من القوى والعوامل الثقافية، كما أن إدارة كليات التربية المصرية تتأثر بالعوامل الثقافية فإن درجة هذا التقدم الحضارى تعود بدورها لتؤثر فى إدارة كليات التربية، وكذلك فى مقدرة البلد على توفير المعلمين المعدين الإعداد المناسب(٢).

ويمكن توضيح أثر درجة التقدم الحضارى على التعليم الجامعى وإدارته بصفة عامة وكليات التربية وإدارتها بصفة خاصة من خلال ركائز التقدم الحضارى كما يلى:

١- القوى البشرية :

تقوم كليات التربية فى مصر بإعداد الطلاب للتدريس فى مختلف المراحل التعليمية بداية من الحضانة وحتى التعليم الثانوى، وخاصة أن هؤلاء الطلاب أهم مخرجات العملية التعليمية، إلا أن الطلاب من خلال التعليم العام، اعتادوا على الحفظ والاستظهار لا التفكير والابتكار وضعف مستواهم الفنى فى اللغات، كما أنهم لم يوازنوا بين مجالات العلوم الرياضية والطبيعية والإنسانية فى التعليم قبل الجامعى، بالإضافة إلى

(١) عبد الغنى عبود،الأيديولوجيا والتربية- مدخل الدراسة التربية المقارنة، مرجع سابق، ص١٩١.
(٢) المرجع السابق، ص ١٩١.

قلة خدمات التوجيه المهنى والتربوى، الأمر الذى يؤدى إلى أن نظام قبولهم الحالى ليس النظام الأفضل، كما أن النقص الشديد فى الإمكانات المادية والبشرية أدى إلى ضعف مستوى الخريجين.

٢- المنظمات والمؤسسات:

وهى كليات التربية التى تقوم بمهمة الإعداد، وكثير من الكليات لم تنشأ أصلاً ككليات تربية، فهى إما أنها كانت مدارس، أو مبانٍ لمصالح حكومية وغالبية هذه المبانى قديمة وبها قصور من حيث إمكاناتها وإضاءتها، والمدرجات ضيقة، بالإضافة إلى قصور واضح فى المعامل والورش والمكتبات والتجهيزات المعملية.

٣- نظام التعليم العصرى :

يقوم التعليم الجامعى فى مصر بإعداد القوى البشرية والمعلمين الأكفاء فى ضوء الإمكانات المتوفرة بكليات التربية ونظام الدراسة بالجامعات المصرية ظل يتبع النظام التقليدى وهو نظام العام الدراسى الكامل، وتجدر الإشارة إلى أن أحد وزراء التعليم العالى قد تحمس لتطبيق نظام الفصول الدراسية وعقد امتحانات فى نهاية كل فصل أو امتحانات نصف العام تخصص درجة أعلى وأعلنت الجامعات والكليات إنها كانت تستعد لتنفيذ هذا النظام فعلاً ومعلنه حماسها له، ولكن ما إن خرج الوزير فى أول تعديل وزارى حتى عدلت هذه الكليات والجامعات عن تحمسها وتبنيها هذا النظام الجديد. أما الآن فقد اتبعت هذه الجامعات بكلياتها المختلفة نظام الفصلين الدراسيين، وقد بدأ التطبيق فعلاً فى العام الجامعى ٩٤/ ١٩٩٥ وهو بلا شك ثورة فى تنظيم التعليم الجامعى فى مصر(١).

(١) أحمد إسماعيل حجى، التعليم فى مصر ماضيه وحاضره ومستقبله، مرجع سابق، ص ٣٣٩.

obeikandl.com

وعلى الرغم من امتلاك مصر لحضارة عريقة منذ القدم - وحتى اليوم - حيث تتمثل هذه الحضارة فى أن مصر أول دولة عربية وأفريقية تدخل عصر الفضاء من خلال إطلاق القمر الصناعى نايل سات (Nile sat) الذى يعتبر مظلة إعلامية للحفاظ على هويتنا العربية - إلا أنها مازالت دولة - فى تعداد الدول النامية تتميز بدرجة ليست كبيرة من التقدم الحضارى، فهى دولة تعانى من النقص فى الإمكانات المادية والبشرية واللازمة لإدارة كليات التربية فى مصر، حيث تتعلق الإدارة الجيدة فى أى مؤسسة بمدى توافر الإمكانات المادية المتاحة للإنجاز العام، بالإضافة إلى الإمكانات البشرية فالتمويل والعنصرى البشرى فى الإدارة أساس نجاح العمل الإدارى.

بالإضافة إلى ذلك، ما يؤديه التخلف فى مصر من عدم مسايرة الاتجاهات العالمية المعاصرة فى مجال إعداد المعلمين، بكليات التربية من حيث شروط قبول الطلاب ومعاييره، توافر أعضاء هيئة التدريس، وتوافر الإمكانات اللازمة حتى تسعى هذه الكليات بفضل إدارتها الجيدة إلى تحقيق أهدافها المنشودة.

وثمة تأثير آخر لدرجة التقدم الحضارى فى إدارة كليات التربية - وهذا ما أكدته بعض الدراسات (١)

من حيث عدم توافر الاهتمام الكافى بمكتبات هذه الكليات والإمكانات اللازمة بما من كتب ومراجع وخدمات مكتبية، نتيجة لعدم الإحساس الكافى بقيمتها وبدروها

(١) من هذه الدراسات :
- جامعة عين شمس - كلية التربية، معلم المرحلة الثانية، مرجع سابق، ص ص ٢٥٦- ٢٥٧
- عطية محمد شعبان، مرجع سابق، ص ١٧٧
- أحمد إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص ٢٤٧
- سعيد إسماعيل عثمان، " دراسة مقارنة لنظام الإعداد المهنى بكليات التربية فى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بأسوان - جامعة أسيوط، ١٩٨٤ ص ١٢٦.

openkandil.com

الفعال فى إدارة هذه الكليات، بالإضافة إلى القصور الواضح فى المبانى والمنشآت والمدرجات الضيقة وكذلك المعامل والورش والأجهزة والوسائل التعليمية الحديثة.

وهذا الوضع الحالى فى مصر مردوده إلى القوى والعوامل الثقافية - التى سبق الحديث عنها، فمن ناحية الظروف التاريخية وتعرفها للاستعمار التركى والفرنسى والإنجليزى، كما عانى الاقتصاد الوطنى من التخلف بسبب سيطرة النفوذ الأجنبى على الاقتصاد المحلى بطرقة مباشرة، كما أن الوضع الاقتصادى بعد الثورة لم يتحسن نتيجة للحروب المستمرة فحرب ١٩٥٦ الذى أثرت تأثيراً كبيراً على الخطط والمشروعات المختلفة ومنها التعليم، ثم حرب ١٩٦٧ التى أحدثت هزة كبيرة فى الاقتصاد المصرى ، ثم تلى ذلك حرب ١٩٧٣ مما أرهق الاقتصاد القومى وفى ظل هذه الظروف لم تتمكن الدولة من وضع الخطط للنهوض بالتعليم الجامعى وخاصة مجال إعداد المعلمين بالمؤسسات الجامعية كما أن للظروف السياسية تأثير فى هذا الوضع من خلال الحروب والاضطرابات التى تعرض لها المجتمع المصرى أثر بالغ كما شهدت الستينات من هذا القرن، وفى الثمانينات فصلاً بالجملة لأساتذة جامعيين وذلك لاختلاف التيارات السياسية والحزبية.

بالإضافة إلى أن فلسفة الدولة القائمة على مبادئ الاشتراكية والديموقراطية فى الضغط على الجامعات بكلياتها المختلفة لقبول إعداد كبيرة من الطلاب تربو على قدرتها الاستيعابية مع نقص التمويل وقلة الإمكانات ترتب عليه ضعف الإدارة ومستوى الخريجين.

تعقيب :

يعتبر نظام التعليم الجامعى فى مصر وليد الظروف والعوامل المختلفة مثل التاريخية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والجغرافية ودرجة التقدم الحضارى، ولكن يختلف إسهام كل عامل من هذه العوامل وتأثيرها على هذا النوع من التعليم، فقد أوضح الباحث فى هذا الفصل القُوى والعوامل الثقافية المؤثرة على إدارة التعليم الجامعى بصفة عامه وإدارة كليات التربية بصفة خاصة حيث أتضح ما يلى:

إن التعليم الجامعى ومؤسساته المختلفة وخاصة كليات التربية تأثرت بالظروف التاريخية التى مر بها المجتمع المصرى إذ بدأت بجامعة أهلية واحدة ١٩٠٨ ثم أصبحت الآن فى ١٩٩٨ أربع عشرة جامعة تتضمن ٢٨ كلية تربية، كما يرجع إنشاء أول كلية تربية فى مصر إلى عام ١٩٥٠ إذ تحولت مدرسة المعلمين إلى كلية المعلمين وتحول معهد التربية العالى إلى كلية التربية التابعة لجامعة عين شمس ، وتم فى عام ١٩٧٠ توحيد كليات المعلمين باسم كليات التربية .

وتأثرت هذه الكليات بالاستعمار الذى وقعت البلاد تحت وطأته الأمر الذى جعلها دولة تنقصها الإمكانات وهذا يؤثر على إدارة هذه الكليات فى تحقيق أهدافها المنشودة.

ففى استعراض العامل الإقتصادى، أتضح أن تغير المسار الاقتصادي المصرى أثر فى التعليم الجامعى وإدارة كليات التربية، ففى الفترة التى أعقبت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إنه كان هناك عقبات اقتصادية تحول دون نشر التعليم الجامعى لأفراد المجتمع إذ أن كل مصادر ومؤسسات الدولة موجهة نحو النشاط العسكرى أما فى فترة السبعينات فقد تخلى المجتمع المصرى عن الاشتراكية وبدأ فى اتخاذ الرأسمالية كنظرية اقتصادية وحدث نوع من الاستقرار النسبى فى مؤسسات الدولة، وبدأ التوسع فى إنشاء كليات التربية من ١٩٧٠، حتى الآن، وما

زالت تعانى هذه الكليات - فى ظل الظروف الاقتصادية - من النقص فى التمويل وقلة الميزانية المخصصة لهذه الكليات فى ظل الزيادة الطلابية الكبيرة بهذه الكليات.

وفى استعراضه للعامل السياسى تبين أن الظروف السياسية تؤثر بدرجة كبيرة على التعليم الجامعى، وتناولها الباحث من خلال النظرية السياسية التى يسير عليها المجتمع المصرى، والظروف المؤقتة والطارئة التى تعرض لها، منذ عصر محمد على وحتى الوقت الحالى وكذلك الحروب والاضطرابات السياسية التى تعرض بها المجتمع المصرى، وعدم الاستقرار السياسى المتبعة فى إدارة كليات التربية من خلال قبول الطلاب و الإمكانات المادية والبشرية بهذه الكليات.

أما بالنسبة للعامل الاجتماعي، فهناك علاقة تأثير وتأثر بدرجة كبيرة بين التعليم الجامعى وبين التركيب الطبقى الاجتماعى، كذلك وضح أهمية اللغة ودورها فى التدريس الجامعى سواء العربية أو اللغات الأجنبية بكليات التربية، بالإضافة إلى المستوى الفكرى العام فى المجتمع المصرى ومدى ما يقوم به التعليم الجامعى وخاصة كليات التربية من إعداد للقوى البشرية المتمثلة فى المعلمين الأكفاء حسب الإمكانات التى تزود بها هذه الكليات والخطط والبرامج التى تتبعها هذه الكليات.

وللعامل الجغرافى تأثير واضح على التعليم الجامعى وإدارته بصفة عامة وكليات التربية وإدارتها بصفة خاصة وذلك من حيث عدد المؤسسات - عدد كليات التربية وتوزيعها على محافظات الجمهورية - وإدارة هذه المؤسسات والمحتوى وطرق التدريس وشكل الأبنية التعليمية المتمثل فى مبانى كليات التربية وتزويدها بالإضاءة السليمة الجيدة و الإمكانات المناسبة فى حدود إمكانات الدولة الاقتصادية، كما أن العوامل

الجغرافية تصل درجة تأثيرها فى إنشاء معاهد - كليات التربية - تمتز بموقع معين وحسب المواصفات المعمول بها عالمياً وتزويدها بالإمكانيات المناسبة.

كما أن لدرجة التقدم الحضارى تأثير على التعليم الجامعى بصفة عامة وعلى كليات التربية بصفة خاصة، وذلك من خلال القوى والعوامل الثقافية المؤثرة على هذه الكليات وإدارتها وفى النهاية حدد مقومات درجة التقدم الحضارى فى المجتمع المصرى وحددها فى ثلاثة هى القوى البشرية والمتمثلة فى الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة والعمل على إعدادهم كمعلمين، المنظمات أو المؤسسات وهى كليات التربية التى تقوم بمهمة الإعداد، وأخيراً التعليم العصرى والذى يقدمه المجتمع المصرى لتعليم أبنائه وأعدادهم للحياة الإنتاجية وجعلهم قادرين على النهوض بمجتمعهم والعمل على تطويره حتى يلحق بركب المجتمعات المتقدمة.

obeikandl.com